

3.1 بنك إنجلترا

بنك إنجلترا هو البنك المركزي للمملكة المتحدة. تعد البنوك المركزية في بعض الأحيان هي المسؤولة عن بعض أو كل من الآتي:

إدارة السياسة النقدية

مصرفي للنظام المصرفي التجاري

مصرفي للحكومة

الإشراف علي النظام المصرفي

إداة الدين العام

إدارة احتياطات النقد الاجنبي

إدار العملة المحلية

في السنوات الأخيرة، كانت هناك ميولاً نحو إعطاء البنوك المركزية مزيداً من الإستقلالية في إدارتها للسياسة النقدية، وأمر رسمي حيث يتطلب منها التركيز في استقرار الأسعار امام كل الأهداف الأخرى . حينما يحدث هذا (كما حدثت في نيوزيلندا، كندا، تشيلي، المكسيك، فرنسا، والمملكة المتحدة منذ عام 1997م) يمكن أن ينشأ تراع بين السياسة النقدية والأدوار الأخرى , مثال لذلك : البنك المركزي الذي يملك ميثاق يتطلب منه استخدام اي اداة نقدية متاحة لتحقيق الهدف المنشود وهو خفض معدلات التضخم , و يجب أن يقوم بتغييرات متكررة لأسعار الفائدة في بعض الأحيان اذا تطلب الأمر رفع أسعار الفائدة لمستويات أعلى , أولاً هذه الأسباب تجعل الأسعار متذبذبه ، والتي من المحتمل أن تقلل الطلب على السندات الحكومية و تسند مسؤولية إدارة الدين العام للبنك المركزي ، كما ترغب أيضاً لو قامت بحماية تلك المسؤولية. الأخير يمكن أن يسبب تأخير و إهمال لمقترضي البنوك ، و البنك الذي يمتلك تنفيذاً ضعيفاً للقروض يمكن أن يقوده ذلك للإفلاس. إذا كان البنك المركزي هو المسؤول عن الإشراف والمحافظة علي استقرار النظام المصرفي ، فقد يكون ذلك معارضا لزيادة اسعار الفائدة كما تتطلبه السياسة النقدية. تشرح هذه الصراعات المحتملة لماذا أكثر البنوك المركزية المستقلة مهتمة بإدارة سياسة نقدية حازمة مضادة للتضخم ، لا تميل لأخذ الاعتبار الكامل للمسؤوليات المسجلة في القائمة اعلاه

(هنالك اتجاه بسيط ومحاولات لجعل البنك المركزي اكثر استقلالية في دوره ضد التضخم , بجعله مستقلا عن الحكومة إذ لا زال يضطلع بمسؤوليات أخرى تتداخل مع إدارة السياسة النقدية).

أيضا سيتم شرح لماذا تم ازالة وظائف إدارة الدين والإشراف من بنك جلترا عندما أصبح أكثر استقلالا عام 1997م سنلقي نظرة مختصرة عن كل وظيفة في المكان المناسب و شرح الدور الحالي لبنك جلترا ، في ماتبقى من هذا الفصل

1-1-3 إدارة السياسة النقدية:

لا يستطيع أي بنك مركزي تجنب المشاركة والالتزام في ادارة السياسة النقدية . هذا لأن ادارة السياسة النقدية يجب أن تشمل ضبط أسعار الفوائد قصيرة الأجل ، يقوم بذلك البنك المركزي مستخدما دوره في سوق المال، مستغلا مكانته المصرفية لبقية النظام المصرفي. بالرغم من أن خاوية ضبط المعدلات يجب أن يتضمن البنك المركزي، و قرار ما هو المعدل المطلوب الذي يمكن أن يتخذ من مكان اخر. هذا ما كان يحدث عادة في قضية بنك جلترا حتى منتصف 1990 مار بنك جلترا قوميا رسميا في عام 1947 ومن ثم الى 1997 حيث حدد مستوى اسعار الفائدة رسميا بواسطة مستشار علي المال ، بتوجيه بواسطة كل من الخزانة و بنك جلترا و بالرغم من ذلك خلال السبعينيات والثمانينات بدأ يتضح أن التضخم المنخفض المرتبط مع البنك المركزي المستقل عن الحكومة . قاد ذلك الى اتخاذ خطوات تجريبية باعطاء البنك المركزي مسؤوليات اكثر لضبط اسعار الفائدة، بصورة مستقلة عن ما تفضله الحكومة.

أولا وفي عام 1993م في شهر وفمبر تم الإجماع علي يكون للبنك المركزي حرية التصرف في تحديد تقييم أسعار الفائدة. ومع ذلك يحتاج التغيير فسه لموافقة المستشار. قرر بعد ذلك في شهر ابريل عام 1994 الاتفاق بأن محاضر من الاجتماعات الشهرية التي تعقد بين المستشار وممثل الحكومة في بنك جلترا يجب أن تنشر فوراً . كان الاتفاق بأن ذلك سيخدم غرضين ،أولا سيؤدي ذلك لكشف الأسباب لتغيير سعر الفائدة، و سيزود الوكلاء بالمعلومات التي ستحولهم من قرارهم حول الاتجاهات المستقبلية لأسعار الفائدة . ثانيا ستؤدي الوقائع الى ظهور اي اختلاف في الاراء بين المستشار و محافظ الحكومة المصرفي ، سيقود ذلك الملاحظون الي معرفة ما إذا كان للاعتبارات السياسية قصيرة المدى مكانا في القرار . ولهذا لا يناقش للمستشار اي قرار لسعر فائدة معين في إطار سياسي ، وسيزيد ذلك من مصداقية بنك جلترا في مسعاه للحد من التضخم. غير أن الخطوة الرئيسية للإستقلال جاءت في شهر مايو من عام 1997م ، حينما أعلنت بواسطة حكومة العمل الجديدة بأن سيكون للبنك إستقلالية تامة في ضبط كل أسعار الفائدة التي تحتاج لتحقيق والمحافظة على معدل التضخم بنسبة 2.5% (+/-)1%.

وضع القرار على طاولة لجنة السياسة النقدية التي تتكون من تسعة افراد : محافظ البنك وطاقم من اربعة عاملين بالبنك ، و اربعة مختصين تم تعيينهم بواسطة مستشار بيت المال. ويتمتع المحافظ بالصوت المرجح. هنالك تشديد كبير في المسؤولية عن وقائع الاجتماعات الشهرية للجنة السياسية النقدية (5 سجلات للتصويت) تنشر، مع تقرير ربع سنوي للتضخم ينوب عن دليل للاتجاهات التضخمية التي تبني عليها لجنة السياسة النقدية قراراتها. ومن الملاحظ بالرغم من أن اثناء هذا الاستقلال أظهرت تقال رئيسي في الترتيبات بين عامي 1947 و 1993م لم تتمكن من تحقيق درجة الإستقلال التي يتمتع بها بعض البنوك

، وبشكل خاص يعد بنك إنجلترا مقيدا الى (استقلالية الاداة). كونه حر لتحديد سعر الفائدة المطلوب لتحقيق الهدف، لكن الحكومة هي من تحدد الهدف، ويتعارض هذا مع الوسيلة و (استقلالية الهدف) للبنك المركزي الاوروبي والاحتياطي الاتحادي (في المملكة المتحدة) التي تحدد ايضا ما تراه مناسباً من هدف.

استقلالية الأداة , حرية البنك المركزي ليتخذ ما يراه مناسباً من خطوات لتحقيق الهدف المنشود بواسطة الحكومة

الاستقلال الكامل:

حرية البنك المركزي ليختار كل من الهدف (عادة ما سيكون معدل معين للتضخم) والخطوات اللازمة لتحقيقها.

من الملاحظ ان الاتجاه نحو زيادة استقلالية البنك المركزي تكمن في الارتباط الايجابي بين الاستقلال السياسي للبنوك المركزية و معدلات التضخم المنخفضة . وتتضمن مؤشرات الاستقلال السياسي عدة اشياء كدور الحكومة في تعيين اعضاء لمجلس البنك المركزي ، التمثيل الحكومي في المجلس ، مدة فترة كبار موظفي البنك مقارنة مع الحكومة وتفاؤل ميثاق البنك. تم أول عمل بواسطة بيد و باركن عام 1985م اللذين أسسا هذا الارتباط عبر اثنتي عشرة دولة من دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. توسعت هذه الدراسة عام 1991م بواسطة جيريلي واخرون بإضافة مؤشرات الاستقلال الاقتصادي (كمقدرة الحكومة على الاقتراض من البنك المركزي). تم اكتشاف أن الاستقلال السياسي مرتبط بالتضخم المنخفض في السبعينيات بينما بدأ الاستقلال الاقتصادي أكثر أهمية في الثمانينات. فيما بعد أنت دراسات (الينا و سمرس 1993م) والتي وسعت مقاييس الاستقلال والدول التي تم اختبارها ، واستمرت الفرضية الأساسية للتأكد. تحتوى النظرية من وراء هذه الفرضية علي عنصرين :

الاول: تمتلك الحكومة المنتخبة ديموقراطيا حافظا لإدارة السياسة النقدية بإحيازها نحو التضخم

هذا بسبب التأثير قصير المدى للتوسع النقدي وبشكل خاص اذا كان غير متوقع, يقود الى خفض معدلات البطالة وزيادة الانتاجية. هنالك كل النتائج التي تنال رضي المصوتين وبالتالي تزيد من شعبية الحكومات, بالرغم من تأثير الإنتاجية والعمالة المستمر. عندما يبتعد التأثير الايجابي الحقيقي, سيخلف المجتمع بمستوي اسعار عالية والوكلاء يتوقعون ان الاسعار ستستمر في الارتفاع. ومن ثم كان لابد لتحول السياسة الي الانكماش لعكس تلك التوقعات. ومنذ انها لم تكن في صالح المصوتين, كان لابد للبنك المركزي ان يقاوم الضغوطات للتوسع المالي غير المرغوب فيه.

تعرف المشكلة الثانية بنقل الزمن وتبنى علي حقيقة ان تحسين رفاهية المجتمع تكمن في نسبة التضخم المنخفضة وتقليل البطالة, ومن هنا اذا حقق المسؤولون نسبة التضخم المنخفضة سيتحسن الاقتصاد وبالتالي

تقل نسبة العطالة. لكن تقود هذه فقط الى زيادة التضخم عبر الزمن, سيضع المسؤولون مع سلطة ضبط الوسائل معدل تضخم اعلى في المتوسط اكثر من أن يكون مقيدا على تقليل التضخم. تبدو النظرية والدليل منطقية لكن هنالك نقد لكلاهما, السبب الأول أن الدراسات التجريبية لا تعتبر بالعوامل الأخرى التي من الممكن أن تلعب دورا في نزعة الدولة تجاه التضخم. في ألمانيا علي سبيل المثال التي يعتبر بنكها المركزي مثلا للبنك المستقل, هنالك خوف ونفور كبير من التضخم. نشأ ذلك من الأحداث التاريخيه في الأعوام 1921-23 و 1948 عندما إجتاح التضخم الملايين من مدخرات المواطنين وقلصت المعاملات المالية الى مقايضات . ولأسباب معلومة يعارض كل من الموظفين والمستهلكين ونقابات العاملين بشدة أي تطورات تظهر إرتقاعا في الأسعار, وبما لا يدعو مجالا للشك اعطت هذه البنك المركزي الالمانى مهمه سهله نسبيا, بالاستقلال أو بدونه.

وهناك بعض المشاكل في جانب النظرية أيضا, أولا الجوانب المفيدة من التوظيف والإنتاجية هي مؤقتة بسبب أن الوكلاء يجب أن يعو جيدا أن الأجور العالية التي يتم دفعها لهم عادة ما يقابلها إرتفاع في الأسعار. مدركين أن لا قيمة في إرتفاع الأجور لذلك يتم التراجع مرة أخرى من الوظيفة. و بالرغم من ذلك تبين النظرية أن الحكومات لديها دوافع مستمرة لخداع الناس الي العمل بواسطة التوسع المالي. من المفترض أن يكون هذا كفيلا لإدراك الناس الفرق بين المرتبات الحقيقية والمرتبات النقدية, ومن الواضح أن الناس لم تتعلم من هذا باستمرارهم في التصويت للحكومات التي لم تتوقف عن خداعهم. هنالك بعض التناقض هنا لأن الناس تتعلم بعض الاشياء بينما لا تعي اشياء أخرى.

ثانيا, تنطبق الدوافع في مسألة عدم ثبات الزمن علي كل المسؤولين. وحقيقة أن يكون البنك المركزي هو صانع القرار بدلا عن الحكومة في نفسه لا يغير شيئا. وما هو مطلوب هو شئى إضافي يتمثل في أن البنك المركزي يتجاهل فوائد التوسعات المفاجئة. وهذا ما يسمى في بعض الأحيان بـ " البنك المركزي المتحفظ" . بينما ذلك لا يفسر لماذا يجدها البنك المركزي أكثر سهولة ليكون متحفظا, من السياسي الذي يعلم بأن التوسعات المفاجئة لا تخدع جمهور الناخبين.

3.2.1 مسؤول عن النظام المصرفي التجاري

سيتم لاحقاً توضيح أن المصدر الرئيسي لتزويد الدولة بالمال هو الإيداعات البنكية (النقود المعدنية والأوراق تشكل نسبة صغيرة فقط من المجموع الكلي)، وبالتالي جزء من الودائع البنكية يكون الغرض منها الإدخار، ونسبة كبيرة من الودائع في البنوك (كالودائع قصيرة الأجل) يتم الاحتفاظ بها كوسائل للدفع، في غضون الأيام العادية، يتم دفع مبالغ من عملاء لعملاء لنفس البنك، وهناك أيضاً مبالغ يتم دفعها في النظام لعملاء بنك آخرين، نقل المبالغ من بنك لآخر يتطلب بعض الأنظمة والوسائل، في غالب الأمر يتم ذلك عبر البنك المركزي الذي يقوم بحفظ حسابات البنوك التجارية، المبالغ التي يتم دفعها من العميل أ الى العميل ب يتم تسويتها بواسطة البنك المركزي الذي يقوم بخصم المبلغ من البنك أ ويقوم بإضافتها للبنك الآخر ب.

وبالإضافة الى ذلك تعتمد رغبة العملاء في الاحتفاظ بودائع في المصارف بإعتبارها مال (وهي الثقة المتبادلة بين البنوك والعملاء)، على أن تلك الودائع يمكن أن تسحب ويتم تحويلها فوراً نقداً عند الطلب، وبالرغم من ذلك لا تستطيع المصارف أن تستثمر تلك الودائع إذا كان لابد أن تحتفظ بمبلغ مقابل كل إيداع. بما أنه لا يتم دفع أرباح على العملات المعدنية والورقية، في الواقع يتم الاحتفاظ بنسبة بسيطة من تلك الودائع محسوب بعناية، وهذا ما يفتح احتماليات على الأقل نظرياً أن البنك قد يجد نفسه في موقف حيث لا يستطيع أن يلبي كل تلك الطلبات المفاجئة لسحوبات المبالغ الكبيرة. هذا ما يسبب خوفاً وسط عملاء البنك، حيث يحاول كل المودعين سحب وودائعهم في زمن واحد، والبنوك التي كانت تجارية تماماً، على الرغم من ذلك يمكن أن تعلن إفلاسها. يحتل البنك المركزي لهذا السبب دور المقرض الأخير. كما يستطيع العملاء ان يستعيروا من البنوك التجارية، تستطيع البنوك التجارية أن تستعير من البنك المركزي مقرض الملجأ الأخير: المزود الأخير للنظام المصرفي بالاحتياطيات.

قوائم الميزانية لبنك إنجلترا معروضة في الجدول 203.

جدول 3.2 قوائم ميزانية بنك انجلترا نهاية عام 2005م \$m

القسم المصرفي

	الإلتزامات ورأس المال
14	رأس المال
615	الودائع العامة
3.117	ودائع المصرفيين
<u>21,095</u>	الإحتياطي والحسابات الأخرى
24,0841	
	الأصول
2.126	ضمانات الحكومة
14.973	القروض والحسابات الأخرى
7.737	المباني والمعدات والضمانات الأخرى
24,841	النقود والعملات المعدنية
	قسم القضايا
	الإلتزامات
39.329	النقود المتداولة
	النقود في القسم المصرفي
<u>1</u>	
39,330	
	الأصول
13.370	ضمانات الحكومة
<u>25.960</u>	الضمانات الأخرى
39.330	

سيتم شرح العلاقة بين قوائم ميزانية البنوك التجارية والبنك المركزي والتأثيرات على كل منهما من التدفقات المتنوعة، بصورة أكثر تفصيلاً في قسم 3.4.

3-1-3 مصرفي للحكومة:

في بعض الأنظمة المالية وليس كلها، تحتفظ الحكومة بحساباتها عند البنك المركزي بدلاً من البنوك التجارية و في هذه الحالة، تتم تصفية الدفعيات بين الحكومة والقطاعات الخاصة داخل البنك المركزي عبر حسابات الحكومة وحسابات البنوك التجارية. مثال لذلك ، اذا دفع عميل لبنك أ صافي مدفوعات الحكومة (كسداد الضرائب)، تخصم الأموال من حساب البنك أ عند البنك المركزي وتضاف لحساب الحكومة. في الواقع، لو كان هنالك صافي مدفوعات (المدفوعات زيادة على الإيصالات) من كل القطاع الخاص للحكومة (كما هو الحال أحياناً)، يمكن ان تسحب كل الأموال من النظام المصرفي التجاري إلى الحد الذي يسبب نقص حاد في توفر السيولة للبنوك التجارية. على الصعيد الآخر يعود صافي المدفوعات من الحكومة للقطاع الخاص ككل للتوسع في إيداعات البنوك التجارية في البنك المركزي.

مشرف النظام المصرفي:

تعتبر البنوك المركزية مسؤولة عن إشراف النظام المصرفي. يتطلب هذا شكل من أشكال الترخيص، مراقبة توظيف مديري البنوك التجارية، وصنع ومراقبة النسب المالية الرئيسية في قوائم ميزانية البنوك التجارية.

السبب وراء الإشراف على المؤسسات المالية ينشأ مع (معلومات غير متناسقة). الحقيقة ان عملاء المؤسسات على درجة أقل علماً عن شؤون الوسيط من الوسيط نفسه. تتزايد نسبة الحاجة للإشراف المصرفي بسبب المخاوف الناتجة عن عواقب فشل البنك. ومن المعلوم أن إفلاس البنوك يمثل خطراً كبيراً علل الاقتصاد الوطني، لو قامت شركة تأمين على سبيل المثال بإعلان إفلاسها ، سيفقد حملة وثائق التأمين آخر دفعيات قسط تأمين لهم. وبالتالي هنالك خسارة محتملة لحملة وثائق التأمين، تتضمن القسط الضائع بالإضافة لنقص التغطية المؤقت. بالإضافة للعقبة التي تتمثل في ايجاد سياسة جديدة. ومع ذلك لا تمثل هذه الخسارة اي انعكاس سلبي او فشل لشركات التأمين الاخرى. غير ان فشل البنك لا يعني فقط ان العملاء مودعي تلك الاموال سيفقدون جزء من ثروتهم، ولكن ايضاً وسائل الدفع لديهم. وينشأ ذلك من الثقة أن تلك الدائع البنكيه تعتبر اموال، ويلزم ذلك اتخاذ معالجات فورية لوضع حد لتلك الازمات. وهذا ما يقود لعملية بيع الاصول الاخرى بصورة سريعة، ويؤدي ذلك الي انخفاض اسعار تلك الاصول، وبما أن المؤسسات المالية تحتفظ بتلك الاصول كجزء من سنداها، تنخفض القيمة لتلك الاصول، وهذا ما يقود في

المقابل الي احتمالية إعلان تلك المؤسسات لإفلاسها. ولهذا يمكن القول إن العوامل الخارجية السلبية لفشل البنوك يمكن أن تصبح خطرة جدا.

القسم 3: المؤسسات الإيداعية:

لهذا السبب عادة ما تستمتع البنوك بميزتين عن المؤسسات المالية الاخرى. الأولى هي أن البنوك لديها امكانية الوصول (لوسلية المقرض الأخير) التي يتم تقديمها بواسطة البنك المركزي (كما هو موضح في 3-2 أعلى). الميزة الثانية هي نظام تأمين الودائع، الذي يتم إدارتها بواسطة هيئة الإشراف المصرفي، الذي بواسطته يضمن لعملاء البنك الذي أعلن إفلاسه أن جزءا من ودائعهم ستكون محمية.

الصندوق 2-3 يشرح بإيجاز الشروط المطبقة على تأمين الودائع في المملكة المتحدة في ذلك الزمن.

صندوق 2-3 تأمين الوديعة في المملكة المتحدة في عام 2005م:

يغطي المشروع الذي يتم إدارته بواسطة وحدة الخدمات المالية ، البنوك، جمعية بناء المساكن واتحاد الائتمان (الشركات الإيداعية) مدرجة ضمن وحدة الخدمات المالية للشركات المرخصة.

لو أعلن البنوك افلاسها، أو جمعيات بناء المساكن أو الاتحاد الائتماني، يغطي المشروع مبلغ 2000 الأولى كامل المبلغ الذي يملكه الزبائن في الوديعة. ويتم ايضاً دفع 90% من الثلاثة وثلاثين ألف يورو التالية. يصل هذا التعويض كحد اقصى الى 31,700 يورو.

لو يمتلك المودعون اكثر من 35000 يورو مودعه في بنك، جمعيات بناء المساكن او الاتحاد الائتماني، المبلغ الإضافي (فوق يورو 35000) غير قابل للتعويض. حدود المبلغ الاضافي الذي يستعيده المودع من البنك المتعسر أو جمعية بناء المساكن أو الاتحاد الائتماني يعتمد على كمية الاصول والمدخرات لدى البنك او جمعية البناء أو الاتحاد الائتماني التي يمكن إستردادها.

المصدر: www.fsa.gov.uk

بعد كل هذه المزايا، من غير المفاجئ وجود قطاع المصارف تحت مظلة واسعة من الإشراف. عادة ما تتصرف المصارف على أقل تقدير بشكل مغامر في سبيل تحقيق أرباح إضافية ، علماً بأنه يتم مساعدة

البنوك بواسطة البنك المركزي كمقرض أخير في حالة حدوث مشاكل للمصارف ، بينما تحمي الهيئة الإشرافية مودعي البنوك من خسارة كل ودائعهم. (الفكرة وراء تأمين الودائع يمكن ان تدفع الناس او الشركات للتصرف بشكل متهور أكثر تجاه البنوك من ما يعرف بـ(المخاطرة المعنوية) وهذا ما سيتم مناقشته بالاضافة لشركات التأمين في القسم القادم).

حاجة الإشراف علي البنوك معترف بها علي نطاق واسع، لكن لا يجب أن يتم بواسطة البنك المركزي. كما لاحظنا مسبقاً، إشراف النظام المصرفي يعد واحد من النشاطات التي من المحتمل أن تثير تعارض في المصالح لو نفذت بواسطة البنك المركزي الذي يمتلك مسئولية مستقلة لإدارة السياسة النقدية. في المانيا، على سبيل المثال مسئولية الإشراف المصرفي تقع على اوفسيكستاميت، مكتب الإشراف المصرفي الفيدرالي. في الولايات المتحدة اشرف النظام المصرفي ينفذ عادة بواسطة بنك إنجلترا.

معظم سلطتها الحديثة تنبع من القانون المصرفي لعام 1987م حيث يتطلب بنك إنجلترا أن يمارس السلطات التالية:

- ترخيص كل المؤسسات الإيداعية (ما عدا جمعيات بناء المساكن).
- ضمان وجود رأسمال كاف وسيولة وضوابط كافية في المؤسسات.
- ضمان عمل شروط دقيقة للديون الهالكة
- ضمان وجود مديريت لائقين وأكفاء للمؤسسات المصرفية

مع تغيير بنك إنجلترا لمسؤوليته تجاه السياسة النقدية في عام 1997م، حولت هذه السلطات بموجب قانون بنك إنجلترا في يونيو عام 1998م الى سلطة الخدمات الإقتصادية المنشأة حديثاً. والتي أصبحت أخيراً مسؤولة عن الإشراف على الوسائط المالية في عام 2001.

الصناعة المصرفية، كمعظم أشكال الوساطة المالية، هي نشاط عالمي متزايد. البنوك التي تمتلك مراكز رئيسة في بلد واحد، على سبيل المثال يمكن أن تدير شركات تابعة في كثير من البلدان الاخرى.

عادة ما يتسبب هذا في بعض العوائق للمشرفين ، بصورة جزئية لأن الفروق بين القوانين المحلية يمكن أن تقود التسوية على مستوى النشاط المصرفي الذي بواسطته تركز البنوك على أنواع معينة من الأعمال في هذه

الدول حيث تكون القواعد أقل تطبيقاً والتزاماً. وجزئياً لأن هنالك خطر يكمن في أن الشركات الأجنبية التابعة (تخفق في تطبيق القانون).

أما فيما يخص دور الإشراف، لا تستطيع السلطة المحلية أن تمارس عملية الإشراف في البلد المضيف، بينما لا يستطيع المشرف في البلاد المحلية تحمل المسؤولية تجاه المصارف الأجنبية. ولذلك اتجهت نشاطات كثيرة في السنوات الأخيرة الى التسوية الدولية للإشراف المصرفي. على سبيل المثال اختبارات رأس المال التي اجريت بواسطة سلطة الخدمات المالية مستمدة من توجيهات كفاءة راس المال 1996م، بينما توجيهات تسوية المصرفي الثاني 1993م تضع مسؤولية الاشراف للفروع الاجنبية على المشرف المحلي حتى تضع الضوابط اللازمة للتأكد من التنسيق بين السلطات المحلية والأجنبية ومن ثم يتم السماح لفروع البنوك التي تمتلك رئاسات خارج بلدان الإتحاد الاوروبي للعمل في المملكة المتحدة بموجب رخصة تصدر في البلد الوطن. سيتم مناقشة الإصدار العام للضوابط والتوجيهات المالية والإشراف في القسم 13.

3-1-5 إدارة الدين العام:

ادارة الدين العام هو نشاط آخر يضاف لمهام البنك المركزي. في قديم الزمان منذ عام 1945م، ادارت حكومة المملكة المتحدة عجز الميزانية والدين العام، وهي عبارة عن قروض متراكمة في سنين متتالية . بنهاية العام 2003م توقف الدين العام للمملكة المتحدة عند 47 بليون أو ما يعادل تقريباً 43% من ناتج الاجمالي المحلي.

يجب أن تتخذ قرارات بشأن تمويل العجز السنوي الجديد، وإعادة تمويل جزء من الدين الحالي الذي يستحق الدفع بنهاية كل عام. ويمكن لكل منهما ان يتم تمويله بعدة طرق، ولكل منهما عواقب مالية مختلفة. على سبيل المثال يمكن ان يتم دفع التمويل بواسطة مبيعات الأوراق المالية ، (فواتير الخزنة والسندات الحكومية) او الدين غير القابل للتسويق (منتجات المدخرات الوطنية، في المملكة المتحدة). مع كل هذه الفئات، هنالك قرارات أخرى يجب أن تتخذ، عادة ما تمتلك فواتير الخزنة تاريخ استحقاق دين ميداني وهو 91 يوم ولهذا يعد سلس جداً، تمتلك السندات تاريخ استحقاق مبدئي من سنتين حتى خمسة وعشرين عاماً. القرار لإصدار سندات طويلة الأمد، على سبيل المثال، تعني ان إجمالي هيكله استحقاق الدفع للدين العام يتم زيادة

فترته بما أن السندات طويلة الاجل تشكل نسبة متزايدة من المجموع الكلي، ويمكن لهذا أن يسبب زيادة في أسعار الفواتير طويلة الأمد مقارنة بالقصيره، وبما أن الأصول طويلة الأجل أقل سيولة من القصيرة، سيقل تزويد الأصول السائلة نسبياً مقارنة بالأصول الأقل سيولة. ستتواصل النتائج العكسية اذ مولت السلطات الدين العام باصدار الفواتير والعملات قصيرة الاجل. مد فترة تاريخ معدل استحقاق الدين يسمى تمويل، بينما تقصير المدة يسمى بصورة غير جذابة (غير تمويل). لو كانت كمية الاصول السائلة، ليست فقط المال، في الاقتصاد لديها تاثير في تشجيع الناس على الانفاق، ومن ثم يمكن ان يكون غير التمويل جزءا واحدا من السياسة النقدية الجزئية التوسعية. ما إن تصدر، يمكن للسندات أن تباع وتشتري وتتداول من خلال أيدي عديده في غضون الايام.

يعني هذا ان البنك المركزي هو المسؤول عن ادارة الدين، يجب أن يحافظ على سجل حديث لملكية السند، وتقديم إحتياط فني لدفع فواتير السند المالي لحملة السندات الحاليين. كانت ادارة الدين من أقدم الوظائف لبنك إنجلترا، لكن في شهر ابريل من عام 1998م تم تحويلها لمكتب إدارة ديون جديدة، وكالة تنفيذية لخرنة المملكة المتحدة. يكمن السبب في التحويل في افتراضية أن أصحاب السندات المالية الحكومية تعني (هذه لمخاطرة رأس المال). يعني هذا أنه يتم شراء السندات المالية جزئياً لتأمين المصلحة التي يريدونها في أمل ان الأسعار لن تتذبذب مرة أخرى لتتجاوز حدودها .

لكن كما هو موضح في قسم 6، أسعار السندات المالية، يجب ان تتقلب (عكسياً) مع سعر الفائدة. البنك المركزي الذي وظيفته الرئيسية الحد من التضخم يجب أن يكون حر في تعبير الفائدة متى ما رآه مناسباً. المسألة في أنه يمكن أن يكونوا مترددين في فعل ذلك لو كان البنك المركزي محاولاً زيادة مبيعات السندات الحكومية الى الحد الأقصى، وتؤمن بأن المشتريين يمكن أن يصابوا بالذعر من تطاير لأسعار.

من غير مسؤولية إدارة الدين، بنك إنجلترا لديه حرية أكثر لضبط أسعار الفائدة كما يراه مناسباً لسياسته التي تخص مكافحة التضخم.

6-1-3 إدارة احتياطات النقد الأجنبية:

تتصرف البنوك المركزية في كثير من الأحيان كوكلاء لحكومتها في إدارة احتياطات النقد الأجنبي.

الإدارة ضرورية بما أن الحكومات بطبيعتها لديها بعض السياسات تجاه سعر الصرف. حتى لو لم يتم إدارة سياسة سعر صرف ثابتة. عادة ما تحرص الحكومات على حماية التقلبات اليومية الحادة لسعر الصرف.

مقاومة ارتفاع قيمة العملة المحلية تعني أنه يجب أن تدخل السلطات سوق النقد الأجنبي وتبيع عملتها المحلية مقابل العملة الأجنبية. مقاومة الهبوط في قيمة العملة المحلية تعني بيع النقد الأجنبي. في المملكة المتحدة تقع مسؤولية إدارة إحتياطات النقد الأجنبي على بنك إنجلترا.

3-1-7 إصدار العملة:

عادة ما تكون البنوك المركزية هي المسؤولة عن إصدار بعض أو كل النقود والعملات المعدنية للبلاد. في المملكة المتحدة على سبيل المثال. يصمم بنك إنجلترا الأوراق النقدية للبلاد ويطبعا ويصدرها. وليس هنالك سياسة لتقييد إصدار النقود. تصدر النقود بناء على طلبات البنوك التجارية التي تدفع لهم عبر تسليم بعض من ودائعهم عند البنك. العملية مناسبة عندما يسحب عملاء البنوك التجارية ودائع في شكل أوراق مالية. مثل هذه القيود كالتالي في إصدار النقود تكون على طلب المال ككل، وكما رأينا سابقاً، تشكل الودائع حصة أكبر من المال من التي تشكلها نقود العملة.

بما ان تكلفة إنتاج الأوراق النقدية هي أقل بكثير من قيمتها الاسمية.

فهناك أرباح كبيرة يتم جنيها من طباعة وإصدار العملة. هذا ما يعرف بـ(رسوم صك العملات) ويتم دفعه في المملكة المتحدة للخرينة. بعض البنوك المركزية تعد مسؤولة أيضا عن إصدار العملات لكن في المملكة المتحدة هي فقط مسؤولة مصنع صك العملة الملكي.

3-2 البنوك:

كما يوضح جدول 1.3 مصطلح بنوك يغطي مجموعة متنوعة واسعة من المؤسسات التي تعد وظيفتها الأساسية هي قبول الودائع وتسليف القروض. تتطلب كل المؤسسات الإيداعية رخصة تمنح بواسطة سلطة الخدمات المالية بموجب قانون الخدمات والأسواق المالية عام 2000م.

لكن لا تعتبر كل مؤسسة مالية بنك، على سبيل المثال شركات التأمين غالباً ما تقوم بالإحتفاظ بالودائع بالنيابة عن عملائها في فترة ترتيبات التغطية، وهي الاستحقاقات. وكل هذا استثنى سويًا من تعريف (البنك) مع جمعيات بناء المساكن والإتحادات الإئتمانية وجمعيات الصداقة. ويستثنى من هذا أيضاً القسم المصرفي لبنك إنجلترا (تغيير منذ عام 2000). وتحتوي هذه الفئة بالفعل على السوبر ماركات ومتاجر البيع بالتجزئة التي بدأت بتقديم الخدمات المصرفية الأساسية في السنوات الحديثة.

ومثال على ذلك بنك سينباريس بل اي سي والعلامات وخدمات سينسر المالية بي ال سي. وتتضمن أيضاً فروع البنوك الأجنبية التي تمنح تراخيصها بواسطة المنظمين في وطنهم، لكن تقابل الشروط التي تعرف بـ(جدول 3) للأسواق والخدمات المالية، 2000م.

لو قمنا بإضافة جمعيات بناء المساكن والقسم المصرفي لبنك إنجلترا (للبنوك) أصبح لدينا مجموعة تعرف بـ(المؤسسات المالية النقدية) ، تمتلك هذه المؤسسات ودائع تعتبر مقاييس رسمية في إمدادات الدولة بالمال. ومن ثم اذا اضفنا لهذه المجموعة الإتحادات الإئتمانية وجمعيات الصداقة المذكورة سابقاً، يكون لدينا (مؤسسات إيداعية) يحتفظ موقع سلطة الخدمات المالية

الإلكتروني (www.fsa.gov.uk/pubs/list_banks/2005/lob_apr05.pdf) بقائمة مؤسسات تشكل (فئة البنوك). العناصر الأساسية تصنف على حسب جنسية رئاستها. يبلغ عدد القائمة 500 تقريباً. يوضح

الجدول 3.3 قوائم الميزانية الموحدة للبنوك التي تعمل في المملكة المتحدة. في النسب الماضية كان من الممكن (ومن المفيد أيضاً) أن تصنف الشركات المصرفية بنوع العمل المصرفي الذي قامت به. وكما سبق التحدث عن (بنوك المقاصة) يتناقض هذا مع (البنوك التجارية) (ومتاجر الخصم) وما إلى ذلك. ومع ذلك منذ ثمانينات القرن الماضي، كانت هنالك نزعة لافئة للنظر نحو اتحاد وعولمة النشاط المصرفي. ونتيجة أن معظم شركات التجزئة المصرفية الآن ليس فقط تتضمن تجزئة مصرفية ولكن أيضاً أقسام مختصة في أشكال مصرفية أخرى ومنافسة مختصة في نشاطات غير مصرفية. كما رأينا مسبقاً في الجدول 1.3.

في الشكل 3.1 قسمنا النشاطات المصرفية إلى أربعة أقسام رئيسية. التجزئة المصرفية تشمل توفير القروض ووسائل الودائع للقطاع المعيشي والشخصي . وتتضمن أيضاً البنوك التي تقدم خدمات مصرفية مشابهة لتلك للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، وكل أنواع النشاطات تتضمن خدمات دفع وذلك للبنوك التي تعمل في

القسمين لقطاع التجزئة مشاركة بشكل كبير في آلية الدفع. تحت مسمى قطاع الجملة المصرفية و قطاع الشركات لدينا (بنوك الشركات) التي تقوم بتقديم قروض ووسائل ودائع لعملاء الشركات الضخمة وأيضاً نصائح واستشارات مبنية على التكلفة المالية ذات النطاق الواسع.

بالإضافة لذلك لدينا عدد من المؤسسات معروفة بـ(بنوك الاستثمار) التي وظائفها الأساسية ليس لديها إتصال مباشر كثير مع النشاطات المصرفية على الإطلاق (قروض وودائع).

الجدول 3.3

البنوك في المملكة المتحدة - الإلتزامات والأصول (نهاية ديسمبر 2005م)

المجموع	الإلتزامات ورأس المال	% من المجموع		الأصول
3.465.704	إيداعات سي دي اس	0.17	9.501	المعادن والأوراق
507.959	إتفاقيات إعادة الشراء	0.035	1.381	الودائع التسجيلية بنك إنجلترا
1.008.989		0.025	1.949	إيداعات نسبة السيولة
338.85	أخرى	17.37	960.085	قروض السوق والسي دي اس
338.835	رأس المال	0.75	41.831	الفواتير
		0.32	1.774	القبول
		22.53	1.245.43	إتفاقية إعادة الشراء
		13.06	722.23	الأستثمارات
		42.05	2.324.241	السلفيات
		3.96	218.996	أخرى
		100.02	5.526.861	

متعلق هذا بشكل كبير بعمليات اسواق التامين. ليس هنالك مجموعة من قطاع الشركات مضمنه في عملية آلية الدفع. ما يبينه جدول 3.1 أيضاً هو أن التجزئة المصرفية مسيطرة بواسطة ما يسمى بـ(الخمس الكبار) ه س ب سي , ليودز تي سي بي , بنك اسكوتلندا الملكي. بركليز ه بي أو إس , وتوضح أيضاً ان هذه المجموعات المصرفية الرئيسية تشترك بصورة كبيرة في كل أنواع النشاطات المصرفية الأربعة. مصارف التجزئة الأخرى تتضمن آبي وجمعيات بناء المساكن السابقة. وبعض البنوك الإسكوتلندية، هؤلاء أيضاً متشاركين في الأعمال وبنوك الشركات رغم أنه على نطاق محدود ولا يلعب أي احد دورا في لإستثمار المصرفي.

بينما المؤسسات التي تقدم خدمات التجزئة المصرفية يمكن أن تكون مشتركة في الجملة المصرفية وليس من الصحيح أن البنوك المتخصصة في الجملة المصرفية تقدم تجزئة مصرفية، ما يشرحه الجدول رقم 3.1 ان

الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات يمكن أن تقسم الى قسمين، على أساس الملكية بصورة كبيرة، وأن كلا المجموعتين عادة ما تستثمر في كلا النطاقين لقطاع الشركات المصرفي .

البنوك التجارية للمملكة المتحدة هي بنوك اخذت أصولها في تمويل التجارة الخارجية قبل عدة سنين. يعرف بعضها كبيوت القبول، وذلك لتكوين جزء كبير من دخلها عبر قبول أو ضمان فواتير الصرف. بدأ الآخرون كمتاجر خصم التي كانت وظيفتها الأساسية خصم الفواتير المالية مقابل النقد. كانت الفترة التالية للمسح والتنويع، تقدم هذه البنوك تلك الوظائف وخدمات أخرى تخص إحتياجات الشركات الكبرى أكثر من الأسر المعيشية.

(البنوك الأجنبية) هي فروع لبنوك عالمية ضخمة التي تتخصص أيضاً في الخدمات المصرفية للإستثمار والشركات تتحول الآن لميزان التجزئة والجملة المصرفية، بتفصيل أكثر. يغطي مصطلح تجزئة مصرفية حوالي اثني عشر بنكاً في المجموع الكلي محور نشاطها يكمن في تقديم خدمات التحاويل المالية باستخدام مقاصة الشيكات والانظمة الالكترونية. لهذا السبب يجد كثير من الأفراد والشركات حساب الشيكات مع بنك التجزئة ليكون لا غنى عنه حتى لأغراض الادخار بدلاً من ذلك يتم تفضيل الإحتفاظ بحساباتهم عند بنوك أخرى أو جمعيات البناء. ونتيجة لذلك نجد أن بنوك التجزئة تمتلك عددا ضخما من الحسابات ولكن معدل حجم الحسابات يعد صغيرا نسبيا. تشكل الإيداعات الضخمة نسبة كبيرة من إجمالي الإيداعات وتكون معظمها بالاسترليني. إمتلاك عدد كبير من الحسابات يخلق نوعا من الإستقرار بين المودعين. لكن الإيداعات ذات الحجم الصغير وطبيعتها النشطة تجعل منها مصدرا ثميناً لتمويل تلك البنوك. أنتجت هذه ثلاثة عواقب في السنوات الأخيرة.

أولاً، خطت بنوك التجزئة المصرفية، خطوات كبيرة، في جعل الوظائف المصرفية الأساسية اوتوماتيكية من إيداع وصرف السيولة النقدية، وتقديم معلومات مصرفية. أول ماكينات صراف آلي (إي تي ام) أو موزع النقد كما يطلق عليه أحياناً، تم تقديمها في عام 1967م عندما كان هنالك أكثر بقليل من إعطاء العمل إمكانية الوصول للصرف في حساب ثابت. بوصول عام 1977م كان هنالك حوالي 1,300 ماكينة صراف آلي قدمت أيضاً خيار سحب مبالغ مع إمكانية إستخراج كشف حساب للعميل.

بحلول عام 2004م كان هناك 57,000 ماكينة صراف آلي. حوالي 60% (34,000) من الصرافات الآلية مملوكة وتدار بواسطة بنوك وحوالي 19,000 من تلك الصرافات تقع داخل مباني البنوك. لكن التوسع في هذه المواقع أصبح الآن بطئاً جداً. وتقع بقية الصرافات في مواقع بعيدة كالمحلات التجارية الكبيرة ومحطات السكك الحديدية ومحطات الوقود... الخ. ويعد التوسع سريع جداً في تلك الأماكن. ويتم افتتاح ماكينات صراف آلي جديدة بمعدل حوالي 1000 ماكينة سنوياً يتم فتح معظمها بواسطة مستثمرين مستقلين (ليست بنوك، ولا جمعيات بناء مساكن) الذين عادة ما يتقاضون مبالغ لاستخدامها. بالرغم من أن الصرافات ما زالت تستخدم في الأساس للصراف (كان هناك 2.6 بليون سحبوات متوسط 64 في 2004).

تقدم هذه الماكينات حالياً مجموعة من الخدمات المصرفية، من طلبات كشوف الحسابات ودفاتر الشيكات الى تغيير الأرقام السرية. توجد هناك ماكينات بالرغم من أنها ليست مستخدمة في المملكة المتحدة، إلا أن تلك الماكينات بإمكانها أن تقوم بمسح الشيكات وتقوم بإضافة المبالغ المحددة عبر عدة حسابات. يوجد في بعض الفروع ماكينات ذات شاشة لمسية، تقوم بتقديم روابط على الشاشة لعدة أوصاف للمنتج. تقوم بأخذ العميل عبر سلسلة من الاسئلة والاجوبة قبل التوصية في الأخير بمنتج أو تقديم إقتباس. ويمكن ان تنشئ رابط فيديو لموظف في موقع مركزي لمعالجة الاستفسارات الأكثر تعقيداً. جعل المعاملة النقدية اوتوماتيكية، يشرح أيضاً اتجاه آخر ابرزته المملكة المتحدة في التجزئة المصرفية منذ عام 1990م. تعد هذه مهنة محلات تجارية كتسكو وسيزي وتجار تجزئة متعددين كماركس وسينسر لعرض الإيداعات، سحب نقدي ووسائل القروض. نشاطات كتلك تمثل جوهر العمل المصرفي التقليدي. الفائدة الإيجابية لهذه المتاجر أن هذه الخدمات تقدم راحة وخدمات إضافية للعملاء وتشجيعهم للتسوق في تلك المؤسسات. السبب وراء ذلك ان الإبتكار التكنولوجي أزال الحواجز وابتكر بعض أشكال التعامل النقدي.

ما هو ضروري هو أن شبكة الكمبيوتر تقوم بمتابعة عمليات النقد مركزياً. بالنسبة للبنوك يكون الربط بصورة متزايدة عبارة عن ماكينة او ماكينة صراف آلي. وبالنسبة للمحلات التجارية هناك موظف عند نقطة الدفع يقوم بإدارة كميات النقد الكبيرة.

بما ان المتاجر ربطت نقاط الدفع بالشبكة العنكبوتية لأغراض طلبيات البضاعة. أصبح من السهل إضافة برمجيات اخري لتعقب جريان الإيداعات والسحوبات النقدية مع تدفق المال واعطاء بعض التغيير في

العملية الطبيعية للبيع والشراء . يختلف هذا عن الايام الخوالي عندما إحتاجت عملية معالجة النقد الى كثير من الموظفين يعملون في أماكن متخصصة، لتبدأ بمتاجر للتجزئة تعمل كوكلاء لبنوك حالية (لا تزال تعمل لصالح منتجات مالية حديثة يتم تقديمها)

لكن تيسكو، سينسبري وام اند اس جميعهم يملكون الآن رخصة ايداعية وبناءً على هذا التعريف اصبحوا ضمن قطاع البنوك. أصبح نظام الدفع آلياً ايضاً بصورة كبيرة منذ عام 1992م الى 2005م. انخفض التعامل بالشيكات من 22% من مجموع المدفوعات بالمقدار الى 12%، بينما زادت بطاقات الائتمان والدفعيات الالكترونية، من 13% الى 38% ومن 3.5% الى 33.2% على التوالي.

هنالك مسار ثاني لعكس محاولات التجزئة المصرفية لخفض التكاليف هو اغلاق بعض من فروع البنك، انخفض العدد الكلي لفروع المملكة المتحدة بـ20% ما بين عامي 1995م و2003م الى حوالي 14,000. ينسب هذا التغيير نوعاً ما لعملية التشغيل الآلي الذي تم مناقشته سابقاً ، كما أنه أصبح الآن من السهل للعملاء إنجاز العمليات المصرفية المتعددة عبر الجوال وعبر الانترنت. في ابريل في عام 2000م على سبيل المثال يقال ان بنك باركليز يمتلك ما يقارب 102 مليون عميل مستخدم للهاتف المصرفي و800.000 حساب على الانترنت، ازداد الاخير على نحو معدل مذهل من 20.000 فقط قبل سنة. لذلك كان هنالك تأكيد على أن انخفاض فروع المصارف مطلب قاداته رغبة العملاء.

في الجانب الآخر نجد من المثير للإنتباه أن جمعيات بناء المساكن التي تتمتع بفوائد التشغيل الآلي نفسه ، قامت بإغلاق فقط 5% من فروعها في تلك الفترة، ومن المثير للإهتمام حتى عام 2000م أن الإغلاق يتم بصورة غالبه في المناطق الأقل سكاناً، لكن منذ عام 2000م أغلب الإغلاقات حدثت في المناطق المتحضرة، غالباً مناطق المدن الداخلية التي تعاني من متوسط دخل منخفض ومساوئ أخرى.

إتجاه ثالث حديث، موجه اكثر نحو تحقيق دخل إضافي أكثر من خفض التكاليف ويمكن أن يرى في عملية إستغلال الفروع التي ظلت مفتوحة وبصورة خاصة في تلك الفروع التي وضعت فيها البنوك معظم الاستثمارات. يقع هذا بصورة كبيرة في مراكز السكان الرئيسية، من غير بنك يعكس هذا الإقتصادات

المعروفة ذات المقياس مرة أخرى، لكن يعني هذا أيضاً ان تلك الفروع مفتوحة لسوق كبير محتمل لنطاق كامل للخدمات و المنتجات المالية.

يؤكد الفحص الدقيق لأي من تلك الفروع أن الوظائف المصرفية التقليدية (الإيداعات النقدية والسحوبات) تحتل أقلية في المساحة في الصالات المصرفية الضخمة التي صممت أساساً لعمليات التشغيل الكثيفة.

قاد تطوير الصرافات الآلية الى النقص في الكاشيرات والعدادات ومساحة نوافذ الموظفين, التي توجد أيضاً داخل الصالات المصرفية، تقدم خدمات ذات نطاق متكامل كما أشرنا سابقاً، تشكل المساحة المتبقية عادة نصف المنطقة ، ستكون مخصصة لتسويق عدد من المنتجات والخدمات (منها: النقد الأجنبي، القروض الشخصية، الوصي وتنفيذ الوصية) كلها تمثل نشاطات تقليدية، بينما الأخرى (التأمين، الرهن، المعاشات، صناديق الإستثمار المشتركة) ليس قطعاً، لكن تمثل الحركة نحو مصرف عالمي الذي ذكرناه في بداية هذا القسم.

بالمقارنة تعد بنوك قطاع الشركات اقل إرتباطاً بالعمل البنكي التقليدي من أخذ الودائع والقروض. وهذا حقاً صحيح للمتخصصين في الاستثمار المصرفي وإدارة الأصول. أما ما يتعلق بالودائع، فهي اقل بكثير في العدد لكن فردياً اكثر بكثير من ما هو الحال في بنوك التجزئة. نسبة عالية تدار في العملات الأجنبية أيضاً (80% من المجموع تقريباً مقارنة مع 25% لبنوك التجزئة) الأغلبية العظمى (بالقيمة) هي ايداعات قصيرة الأجل وكذلك بنوك قطاع الشركات والمؤسسات هي معرضة بصورة أقل لمخاطر السحوبات غير المتوقعة وتحجز كل الأصول السائلة الحقيقية. ولا يحتفظ بودائع تشغيلية في بنك إنجلترا. مفضلين عند الضرورة الإحتفاظ بالإيداعات في البنوك التجزئية الأربعة الكبرى.

تعني النسبة العالية للإيداعات قصيرة الأجل ان درجة (تحويل الاستحقاقات) ملحوظة انها أقل من ما هو عليه الحال لدي بنوك التجزئة. أخيراً نذكر بأننا لاحظنا سابقا ان بنك إنجلترا حدد ما يقارب 500 بنك يشتغل في المملكة المتحدة، بما أن خدمات التجزئة المصرفية تقدم بواسطة الخمسة الكبار بالإضافة الى ثمانية مؤسسات اخرى. نتابع بأن بنوك قطاع الشركات والمؤسسات هي كثيرة جداً والحقيقة بانها غالباً ما

تكون قليلة (ما يستثنى الزوار لمدينة لندن وكنادب وارن). ببساطة يخبرنا ان معظم نشاطاتهم لا تتطلب شبكة فرع .

كما يوضح الرسم 3.1 (بنوك قطاع الجملة) تشير إلى عدة نشاطات. (بنوك الشركات والمؤسسات) تشير إلى تقديم الخدمات المصرفية للشركات الكبرى. في حالات كثيرة، هذه الخدمات هي عبارة عن إصدارات مرفعة للخدمات المصرفية التي تقدم بواسطة التجزئة المصرفية للاسر المعيشية. الودائع عادة ما تكون ضخمة، بصورة عامه الودائع الآجلة ، القروض أيضاً ضخمة، ويمكن ان تأخذ شكل السحب غير المكشوف. ويمكن أن تكون قروض طويلة الاجل محمية على أصول محددة.

تقدم البنوك أيضاً إستشارات. لكن نصائح لها علاقة بعمليات الشركات الكبرى، نصائح وإستشارات للتحوط من مخاطر العملة الصعبة، او إستخدام مشتقات مالية أو صنع قرار إستشاري عام. (بنوك الإستثمار) بالمقارنة، لديها صلة قليلة واضحة مع البنوك التقليدية، تشترك بنوك الاستثمار بصورة كبيرة في عمليات سوق الامن. يتم تعيين (محللين) تكون وظيفتهم دراسة اتجاهات الشركات وتحديد الشركات كمقومة باقل من قيمتها واعلى، او نحو عال او بطئ، مخاطر عالية أو بسيطة... الخ، تقدم نتائج البحث للعملاء الذين يكونون غالباً مديرين لصناديق الإستثمار المشتركة، تكون البنوك أحياناً (صناع للسوق) في الأسهم أو أسواق الصك. لأن بهذه الخبرة، عادة ما يعالجون قضية الضمانات الجديدة بالنيابة عن الشركات ، راغبين في أن تكون شركات محدودة للمرة الأولى أو أي رغبة لدفع رأس مال إضافي للتوسع. عمل ملفهم العالي الأكبر، والذي يضعهم أحياناً امام الأضواء. يتضمن مفاوضاتهم بالنيابة عن العملاء خلال عمليات الدمج والإكتساب او (ام اند اي اس) مزج النشاطات هذا اثار إدعائات الى ان هنالك صراعات في المصالح محتملة في الإستثمار المصرفي لانه من غير المحتمل ان يكتب المحللون تقارير سلبية عن شركات عملاء البنوك الإستثمارية للخدمات الأخرى.

في عام 2002م إكتسبت بنوك استثمارية متعددة لسوق المال سمعة سيئة عندما إتضح أن محلليها يكتبون تقارير ايجابية (مديري التمويل والمستثمرين الآخرين) عن شركات يعتبرونها شخصياً قيمة سيئة. من الواضح ان هذه التقارير أرضت الشركات المعنية ، التي من ثم فضلت البنوك على الأعمال الأخرى. بصورة خاصة تستخدم البنوك لمعالجة قضايا الضمانات الجديدة، وابداء الرأي عن الإندماجات في ابريل من

عام 2003م، مجموعة سيتي ، سي اس اف بي وميديل لانشي اتفقت لدفع مبلغ 810 مليون غرامة بعد تحقيقات من أمن الولايات المتحدة ومفوضية الصرف والنائب العام بنيويورك.

تجني البنوك دخلها عامة من مصدرين رئيسيين. معدلات السلفيات أعلى من معدلات الودائع، ليشكل هذا مصدر الفائدة التقليدية للبنوك. لكن تكسب البنوك دخل بصورة مستمرة من العمولات للتوصيات والخدمات الأخرى. الدخل المتمثل في الرسوم عادة ما يمثل أهمية أكثر لبنوك الجملة وقطاع الشركات ، وبصورة خاصة لبنوك الإستثمار أكثر من بنوك التجزئة حيث يظل أخذ الودائع والتسليف الجزء الأكبر من مشاريع البنك.

3-3 البنوك وإنشاء الأموال:

بالنسبة للسلطات وأغلب الاقتصاديين أيضاً. تقع أهمية المؤسسات الإيداعية في حقيقة أن الودائع المحتفظ بها تعتبر أموالاً. كما يوضح جدول 3.4، المقياس الرسمي الحالي للمال المتحرر. ام 4 يحتوي على بنوك وودائع مجتمعات بناء بالإضافة الى ذلك تشكل هذه الودائع 96% من الام 4.

ولذلك توسع نشاط البنك وجمعيات بناء المساكن ، حيث يشمل هذا توسع في الودائع، فبالتالي يشمل زيادة في أرصدة المال مع احتمالية أن يقود هذا في المقابل لزيادة في الطلب الكلي وفي الناتج او الأسعار. نريد أن نظهر في هذا القسم أولاً لماذا البنوك لديها رغبة في زيادة حجم الودائع وبالتالي أرصدة الأموال. ثانياً سننظر لقدرتها لفعل ذلك. في قسم 3.4 سننظر لبعض القيود المحتملة على الودائع والتوسع النقدي.

3.3.1 لماذا تنتج البنوك المال:

إجابة السؤال الاول، او (لماذا) السؤال يبدأ بمعرفة أن البنوك هي قطاع خاص، مؤسسات ربحية مع التزامات لحملة الأسهم لزيادة الأرباح عبر الزمن، وهكذا سيستمر البحث دائماً لايجاد طرق لتوسعة قوائم الميزانية العمومية المقدمة، يقود هذا لارباح اضافية. وبالنظر مرة اخرى للجدول 3.3 الذي يوضح الميزانية العمومية لعدد كبير من البنوك. نلاحظ أن الأصول تتكون من أشكال متعددة للتسليف: للقطاع الخاص، القطاع التجاري، الحكومة أو بنك إنجلترا، جانب الالتزامات محكوم بودائع. نلاحظ ايضاً أنها يمكن أن تعبر عن أي

مجموعة من الأصول نسبة من الاصول الكلية أو الخصوم ونذكر أيضاً أن في الجزء الأول، ذكرنا أن هذه النسب توصل كنوع من الخيار المتعمد يجب أن تمثل توازن للسندات.

3.3 صندوق

السلفيات تنشئ الودائع في نظام عدة بنوك	
بنك أ	
الأصول	الخصوم
الأوراق والعملات المعدنية	رأس المال وتمويل المساهمين
الودائع في البنك المركزي	ودائع العملاء
	السلفيات للقطاع العام
	السلفيات للجمهور
بنك ب	
الأصول	الخصوم
الأوراق والعملات المعدنية	رأس المال وتمويل المساهمين
الودائع في البنك المركزي	ودائع العملاء
	السلفيات للقطاع العام
	السلفيات للجمهور

يساعدنا الصندوق 3.3 لفهم بعض المبادئ الأساسية في عملية إنشاء المال، توضح الميزانية العمومية لبنكين أ، ب بالرغم من تبسيطها الا انها تمثيل دقيق للمعلومات في الجدول 3.3 أولاً، في جانب الأصول، نلاحظ أن البنوك لديها مصدران أساسيان للسيولة المستمرة. الأوراق والعملات المعدنية والودائع في البنك المركزي (DO) (الأخير يمثل الودائع التشغيلية ، ودايع نسبة السيولة" هنا غير مناسبة لذلك تم حذفها) ما تبقى من الأصول هي عبارة عن بعض أنواع السلفيات التي من المفترض أن تكون عبارة عن سلفيات أو إستثمارات. الضمانات التي يأخذها البنك، لكن هذه فقط أشكال مختلفة للتسليف).

في جانب الخصوم، الأساسيات محفوظة بصورة متشابهة لخصوم محكمة بواسطة M4 بعض أنواع ودايع القطاع الخاص. قلنا مسبقاً أن الميزانية (أو النسبة) بين عدة أصول وخصوم هي شيء يمكن أن يوصل إليه

كفعل قرار معتمد من البنوك. واحدة من النسب الرئيسية هي ما تسمى النسبة الإحتياطية، هذه هي نسبة الأصول السائلة الفورية المتوفرة لخصوم الودائع. هكذا $R = (D + S) \div R$.

تعد هذه النسبة نسبة رئيسية لأن ربحية النظام المصرفي تعتمد على مقدرة البنوك لصنع سلفيات متعددة الفترات لتاريخ إستحقاق بينما تحتفظ بالودائع قصيرة الاجل (قاعدة تحويل الإستحقاق التي ناقشتها في (1013).

الاحتياطيات: مقتنيات البنوك من الأوراق المالية والمعادن بالاضافة للودائع التشغيلية في البنك المركزي. النسبة الاحتياطية: إحتياطي البنوك المقسم بواسطة وداائع العملاء.

لعمل ذلك، تحتاج البنوك لمعرفة قدرتها لتلبية إحتياجات المودعين لامكانية تحويل إيداعاتهم الى سيولة. يجب أن تكون هذه القابلية فورية عند الطلب. (بالنسبة الى بنوك التجزئة، تبلغ الودائع بعيدة الأجل 50% من مجموع الودائع بالاسترليني) وهكذا تتطلب الربحية النسبة الاحتياطية ان تكون محفوظة على الأقل بينما تتطلب الثقة في النظام المصرفي أن تبقى في أوجها. على سبيل المثال، عميل من بنك معين، تقدم بطلب سلفية شخصية. إلى أن يبدأ بكتابة الشيكات لا تتأثر قوائم الميزانية قبل السحب. عند استخدام خاصية السلفية، ومع ذلك شيئان يحدثا سوياً. الأرقام للسلفيات بدأت تتخفص كلما زادت إستعارات العملاء. وفي الوقت نفسه تتخفص أرقام الودائع في بنك إنجلترا بمبلغ متساوي عندما يتم دفع الشيكات بواسطة مستلميها أي حساباتهم في بنوك مختلفة وتقدم الشيكات للدفع عند البنك الصادر عندما تستخدم خاصية السلفيات كلياً، ستنتغير تركيبة الاصول.

ستكون السلفيات أكبر بمبالغ القروض (+) وأرصدة البنوك التشغيلية أصغر بنفس المبلغ.

نلاحظ أن التغيير طراً على البنية ولم يطرأ على حجم الميزانية العمومية ولذلك تغيرت النسب وكننتيجة القرض، د ب تخفص. اذا كانت (سي ب + د ب) \div دي هي النسبة الاحتياطية، اذا مع دي غير متأثرة، النسبة منخفضة.

نلاحظ أيضاً بما أن البنك يأخذ عمولة على السلفيات، ولا يأخذ شيئاً للنقود والأوراق المالية ونسبة بسيطة على الأرصة في بنك إنجلترا. تعد عملياتها الآن أكثر ربحاً. بتوسع تسليفها بهذه الطريقة وعلى وجهها موضوع في مصلحة البنك التجارية.

بفكرة أن توسع التسليف يمكن ان يكون مربحاً، كيف يؤثر ذلك على تزويد المال؟ نذكر أن المعروض النقدي يتكون غالباً من الإيداعات البنكية. بوضوح بالنسبة لبنوك الإقراض، لا شيء يحدث للمعروض النقدي. يكون التغيير كلياً في جانب أصول الميزانية العمومية. ونسترجع أن التغيير في بنية الأصول حدثت بسبب استخدام المقترض لوسيلة السلفية. انخفضت لأرصة التشغيلية (وزادت السلفيات) عبر كتابة شيكات بواسطة المقترضين لصالح أشخاص آخرين يتم إيداعها عبر مقاصة البنوك الأخرى.

وإذا نظرنا الى قوائم الميزانية لدى البنوك الأخرى سنجد ان هنالك زيادة في إيداعات عملائهم (+) وسنجد أيضاً ان هذه الزيادة تطابقت على جانب الأصول عبر زيادة في الأرصة التشغيلية في بنك إنجلترا (+).

تكون الأشياء الأخرى متساوية، تمثل الزيادة في الإقراض زيادة في الأرباح والمعروض النقدي، فكرة أن هنالك طلب للبنوك المقرضة في معدل فائدة مربح، من عملاء يعتقد البنوك لديهم جدارة إئتمانية، سنلاحظ الصعوبة التي تواجهها السلطات للتحكم في التوسع النقدي.

2.3.3 كيف تنشئ البنوك المال:

لاحظنا للتو عندما تزيد البنوك تسليفها، تكون الأشياء الأخرى متساوية، سيتوسع المعروض النقدي. عندما نتحدث عن الزيادة في تسليف البنوك تقود لزيادة في التوسع النقدي، ومع ذلك لا نتحدث عن تصرف ذلك البنك، لكن عن البنوك ككل. ومع ذلك تظل العملية في الأساس نفسها. على سبيل المثال البنك أ يمنح سحباً على المكشوف مسبقاً. لكن البنوك الأخرى ب، ج تفعل نفس الشيء، اذا استخدم المقترض سحب على المكشوف للدفع لأشخاص ينتمون للبنك ب، ج .

ثم ستظهر زيادة المعروض النقدي في ودائعهم كما الشيء نفسه في مسألة البنك الآخر.

الفرق بالطبع أن المقترضين من البنك ب، ج . يدفعون لعملاء البنك أ لذلك سيظهر جزء من زيادة المعروض النقدي في ودائع البنك أ. نلاحظ ذلك اثناء حدوث هذا التوسع، يجب أن تتغير تركيبة إجمالي قوائم الميزانية العامة كل بنك يفعل كما يفعل بنكنا. تقوم بإقراض كل عميل يقود إنفاقه الى زيادة في (السلفيات) على حساب (الأرصدة التشغيلية) اذا كانت البنوك ككل تفعل ذلك، ومع ذلك يستقبل كل بنك ودائع عملاء اضافيين وارصدة تشغيلية في المقابل. ونسترجع أن كل بنك كان قادراً على الإقراض فقط عبر الإطلاع على الأرصدة التشغيلية حتي يتمكن من توفير السلفيات ذلك كلما أستقبل ودائع جديدة وأرصدة تشغيلية. الارصدة الاضافية فقط تعوض الأرصدة المستخدمة لزيادة سلفياتها. اذا قمنا بمراجعة قوائم الميزانية العمومية من حين لآخر كما هو معتاد نجد أن الأرصدة التشغيلية كانت منتظمة (رغم أن ملكيتها تكون متذبذبة بين البنوك) بينما تظهر الزيادات في الودائع (في جانب الخصوم) متطابقة بواسطة السلفيات (في جانب الاصول). تتوسع قوائم الميزانية، لكن نسبة الأرصدة التشغيلية للمجموع الكلي الأصول/ الخصوم في إنخفاض. العملية مشروحة في تمرين 3.1.

ومن ثم بصورة واضحة ، نجيب على سؤالنا عن كيف تنشئ البنوك الأموال هو أن البنوك تفعل ذلك بزيادة تسليفها ستكون البنوك جاهزة لقبول التغيير في بيئة مستنداتنا التجارية.

وبصورة خاصة يشترط أن تكون البنوك مهينة للعمل بنسبة إحتياط اقل.

الودائع تحت الطلب: هي ودائع يمكن أن تستخدم دون إشعار مسبق للدفع أو للمبادلة بأوراق مالية أو معدنية.

تمرين 3.1 القروض تنشئ الإيداعات:

على سبيل المثال هنالك نظام تشترك فيه 3 بنوك أ، ب، و ج وقوائم ميزانيتها العمومية موضحة بالأسفل:

بنك أ		بنك ب		بنك س	
الأصول	الخصوم	الأصول	الخصوم	الأصول	الخصوم
س = 10	د = 0.1	س = 10	د = 0.1	س = 10	د = 0.1

$$40 = د ب$$

$$40 = د ب$$

$$40 = د ب$$

$$950 = ل$$

$$950 = ل$$

$$950 = ل$$

بينما تمثل إيداعات العملاء، س تمثل النقد (أوراق ومعادن) الموجودة في البنك، وهي ودائع البنوك في البنك المركزي و ل هي السلفيات (القروض) للعملاء. إحتياطيات البنك ر تتكون من س + د ب ونسبة إحتياطيات البنك هي ر/ د؛ فلنفترض أن عملاء البنوك يحتفظون بأوراق ومعادن (س) بقيمة 500.

أ) ما هو حجم مخزون المال، س + د؛؟

ب) احسب نسبة الإحتياط، ر/ د؛ لكل بنك وللنظام ككل؟ فلنفترض أن البنك أ زاد من سلفياته (ب) بعشرة وعملائه إستخدموا هذا الإقراض للدفع لخمسة من عملاء البنك ج وخمسة من عملاء البنك ب.

ت) إشرح موقع قوائم الميزانية العمومية الجديدة لكل بنك.

ث) ما مدى زيادة المعروض النقدي؟

ج) احسب نسبة الإحتياطيات الجديدة لكل بنك غير هذه ثم النسبة الإحتياطية ككل. فلنفترض أن البنك ب زاد أيضاً من تسليفه بعشرة وأن عملاءه يدفعون خمسة للعملاء من البنك أ و ب.

ح) ما هو حجم المخزون النقدي الآن؟

خ) ما هي النسبة الإحتياطية لكل بنك؟

د) ما هو مجموع النسبة الإحتياطية؟

الإجابات في نهاية القسم.

وبالرغم من ذلك تعد المخاطر في فعل ذلك واضحة. نذكر ان الحاجة للإحتياطيات تنشأ في الأساس من حاجة القدرة لمقابلة متطلبات السحوبات غير المتوقعة وقابلية تحويل تلك الإيداعات لأموال.

أي مخاوف تجاه بنك ما لعدم قدرته لمقابلة تلك المتطلبات سيقود بالتالي المودعين لسحب أرصدهم من البنك المعني . لا يستطيع أي بنك مقابلة كل تلك السحوبات من هذا النوع، ولا يقود عدم المقدرة للدفع البنك

الأول للفشل فقط بل سيقود ذلك لانتشار سريع لنفس الطلبات للبنوك الأخرى والتي بالتالي ستفشل أيضاً. (وهذا مثال آخر للعوامل الخارجية السلبية لفشل البنك التي تمت مناقشتها في قسم 4.1.3).

الودائع لأجل:

هي ودائع لا يمكن سحبها من البنك إلا بعد إنقضاء فترتها. بناءً على مخاطر عدم توفر السيولة النقدية، تفرض بعض السلطات النقدية نسبة إحتياطية للحد الأدنى. ويمكن أن تكون هذه النسبة إجبارية. في المملكة المتحدة يتم تحديد النسبة بواسطة البنوك أنفسهم (برغم ذلك بنك إنجلترا يجب أن يتم إخطاره بأي تغيير مقترح)

في مسألة المملكة المتحدة، لذلك يقال إن النسبة تحوطية.

يوضح الجدول 3.3 اذا القينا نظرة أن بنوك المملكة المتحدة ككل تشكل نسبة الإحتياطيات لمجموع الخصوم الكلي هو فوق 0.2% (0.17 + 0.035). يبدو هذا منخفضاً بصورة مدهشة. لكن نذكر أن الجدول 3.3 وقوائم الميزانية العمومية الموحد لكل النظام المصرفي ونعلم أن البنوك تتنوع في نشاطاتها.

النسبة الإحتياطية الإجبارية:

هي النسبة الإحتياطية المطلوبة قانونياً من البنوك للإحتفاظ بها لودائع العملاء.

النسبة الإحتياطية التحوطية:

هي النسبة الإحتياطية للودائع التي يختارها البنك لنفسه على ضوء خبرته وتجربته.

عند بعض البنوك الودائع هي جزء صغير من الميزانية العمومية. والودائع تحت الطلب (حيث تكون مخاطر المصرفيات غير المتوقعة هي الأكبر) تكون عملياً صفرًا. إذا حسبنا النسبة الإحتياطية بدقة مستخدمين خصومات الودائع (فقط) في المقام في الحساب، ترتفع النسبة إلى 0.3%. وإذا قمنا بحسابها فقط على الودائع تحت الطلب بالإسترليني، تصل النسبة إلى 1.2% لتكن كما تكون، يمكن أن يضع توفر الإحتياطيات بوضوح حد محتمل لتوسع القروض والودائع، ومع ذلك في معظم الأنظمة النقدية حتى في المملكة المتحدة. عدد الإحتياطيات ليس تقييد ملزماً. يمكن أن تتحصل دائماً على الإحتياطيات من البنك المركزي وأن يكون بسعر. في قسم 3.4.1 ننظر إلى كيف يمكن لسعر الإحتياطيات أن يكون قيد على التوسع النقدي، وفي 3.4.3 نرى أن السلطات لا تحاول أن تسيطر على العدد. للخطة، نحن فقط نتمنى أن نرى إنشاء السلطات للإحتياطيات يسمح للبنوك أن توسع تسليفها وودائعها والمعروض النقدي.

الصدوق 4.3 يعرض نسخة مبسطة لقوائم ميزانية بنك إنجلترا الذي يتبع الأسلوب المبسط الذي اتخذناه للبنوك التجارية في الأعلى.

الصدوق 3.4 قوائم ميزانية بنك إنجلترا:

الأصول	الخصوم
القروض للبنوك التجارية س ب ل ب	ودائع البنوك التجارية د ب
القروض للحكومة س ب ل ج	ودائع الحكومة د ج
محتجزات دين الحكومة ب ج	القوة والمعادن في التداول س ب

تدفقات الأموال في قوائم الميزانية هذه يملك تأثيرات مماثلة لتلك التي رأيناها في البنوك التجارية. على سبيل المثال إذا مد البنك المركزي قروضه للعملاء. سيجد الذين يستقبلون الدفعيات من أولئك العملاء ودائعهم في زيادة. فلنفترض أن البنك المركزي زاد من قروضه للحكومة. عند تحديد القروض. تزيد س ب ل ج (القروض

للحكومة) لكن الحكومة تجعل مشترياتها من القطاع الخاص لذلك دب (ودائع البنوك التجارية) عند البنوك التجارية يجب أن يزداد بنفس المبلغ. عندما يستقبل أ4 هذه الاموال، يزيد رصيد ودائع البنوك التجارية في البنك المركزي. النتيجة النهائية (بالنظر الى كلا المجموعتين لقوائم الميزانية) هي: س ب ل ج + دب + دج

نلاحظ أن دج تظهر مرتين: في قوائم ميزانية البنوك التجارية (كاصول) وفي قوائم ميزانية البنك المركزي (كخصوم) نلاحظ أن قوائم الميزانية لا زالت ارسدة: هنالك (+) في كل جانب للميزانية العمومية. وأهم من ذلك نلاحظ أن احتياطات البنوك التجارية دت زادت. وهكذا التسلسل نفسه يحدث إذ اقترض البنك المركزي البنوك التجارية عندما يتلقى البنك التجاري وسيلة القرض.

س ب ل تزداد، لكن هذا يحدث فقط عندما تدفع البنوك الى شخص ما. مرة أخرى يكون المستلم 4 قطاع خاص (العامة) هكذا تزيد دب وبنك إنجلترا يقوم بإضافة الودائع المقابلة إلى حساب البنوك التجارية. دت إذا اشترى البنك المركزي دين الحكومة (أوراق نقدية او سندات مالية) تختلف التدفقات لكن تظل النتائج كما هي: ب ج تزداد بمبالغ المشتريات. اذا تم شراء الدين بواسطة البنك، هكذا تهبط س ب ل ج في الصندوق 3.3 بنفس المبلغ (تظهر العملات النقدية والسندات المالية تحت "فواتير" و"استثمارات" في الجدول 3.3).

عندما يشتري البنك المركزي الدين، يقوم بإضافة المبلغ إلى حساب البنوك التجارية بأموال تساوي مبلغ المعاملة المالية.

وهكذا بينما س ب ل ج في الصندوق 3.3 يهبط المبلغ نفسه (نتقق مرة اخرى أن قوائم الميزانية الاثنتين لا تزال رصيذا. ب ج1+ ود0+ في البنوك التجارية).

تمتلك البنوك التجارية إحتياطيات أكثر. إذا تم شراء الدين بواسطة الحكومة من عامة الشعب. تزداد قيمة س ب ل كما سبق. لكن يطابق هذا بالدفعيات الى م4 ب س، لذلك هي تزيد أيضاً. بالإضافة الى دت تطابق عندما يضيف البنك المركزي إلى حساب البنوك التجارية بمبالغ المشتريات (دت). هذه المرة عندما تمتلك: س ب ل ج1+ دب (+)، دت (+)، مرة أخرى البنوك التجارية لديها إحتياطيات إضافية. لاحظ الإحتمالية الأخرى.

يمكن للبنك المركزي دائماً أن يوفر الإحتياطيات الإضافية للبنوك التجارية بقروض قصيرة الأجل بضمان "استثمارات" تدار بواسطة "البنوك التجارية". يتم هذا عبر ما يعرف بـ"إنفاقية إعادة الشراء"، هذا هو المتبع

الآن وشرحناه بالتفصيل عندما ناقشنا سير أسواق المال في القسم 5. تتضمن اتفاقية إعادة الشراء بيع مؤقت للضمانات (عادة ما تكون سندات مالية حكومية). من البنوك التجارية للبنك عند زمن البيع كلا الطرفين يتفقان على أن البائع يشتري الضمانات مرة أخرى بأعلى من سعر البيع. الفرق هو "سعر" القرض. في القسم 5 سنجد أن هذا السعر يعتبر نسبة ربح. أما فيما يخص قوائم الميزانية، تمثل هذه: $S - B + (+)$ و $D + (+)$.

وبالتالي يمكن للبنك المركزي أن يوفر الاحتياطات للبنوك التجارية خلال عدة طرق. نذكر أنه تم التركيز مسبقاً على أن البنوك المركزية عملياً عادة ما توفر الاحتياطات كلما طلب منها. عادة ما تكون كمية الاحتياطات ليست مقيدة لتسليف البنوك. لكن يمكن للبنك المركزي وضع الأسعار، عند توفير الاحتياطات الإضافية. وفي النهاية في حالة العجز العام، يكون البنك المركزي هو مزود الاحتياطات الوحيد. (بنك أ يمكن أن ينقص من ودائع عميل من بنك ب، وحركة دب ستطابق حركة دت، لكن ما يجنيه البنك أ هو ما يخسره البنك ب. ليس هنالك حلاً لحالة للعجز العام). لهذا السبب يقال أن البنك المركزي أحياناً يتصرف بدوره مقرض الملتجا الأخير) (القسم 301).

يعد السعر في هذه الحالات هو معدل الفائدة الذي بدوره تكون نسبة الاحتياطات متوفره. كما رأينا في حالة مسألة إعادة الشراء أن الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء هو تكلفة القرض. وهكذا في كل الحالات الأخرى، يمكن للبنك المركزي تحديد معدل الفائدة عندما يتم توفير الأموال للنظام المصرفي عندما تشتري الدين الحكومي، على سبيل المثال، السعر الذي تدفعه للكفالات يحدد معدل العائد في سوق صك التامين. (نتناقش العلاقة بين أسعار صك التامين ومعدل العائد في القسم 7). عندما تقرض الحكومة. مرة أخرى تحدد معدل الفائدة. ما تختاره من آليات يحدد البنك المركزي السعر الذي يوفر به الاحتياطات. بما أن الاحتياطات مساهمة ضرورية إلى العمليات المصرفية.

تمثل تكلفة تلك الاحتياطات مؤشر القيمة. إلى حيث تربط كل البنوك المعدلات الأخرى. يعطي سعر الاحتياطات أسماء مختلفة في أنظمة مختلفة. تعرف أحياناً بـ(سعر الأساس) أو (سعر التسليف الأصغر) أو في بعض الأحيان (سعر إعادة الشراء) وحالات أخرى كـ(سعر التخفيض) أيا كان الاسم، تحدد البنوك أسعار التسليف بإضافة هوامش ربح مناسبة، لهذا المعدل الرئيسي بينما تدفع أسعار على الودائع التي تكون

تحت هذا السعر. نلاحظ انه اذا تمت المحافظة على تلك الهوامش الربحية. الإرتفاع في سعر إعادة الشراء، سيزيد من كل الأسعار الأخرى بينما التخفيض في السعر سيخفض من كل الأسعار الأخرى لذلك يمتلك البنك المركزي سلطة كبيرة على أسعار الفائدة.

4.3 القيود على إقراض البنك:

رأينا أن البنوك تمتلك القدره لإنشاء المال من خلال الإقراض وبالتالي كثيراً ما تجني فائدة تجارية بفعل ذلك. لماذا إذن لا ينمو المعروض النقدي بشكل أكثر سرعة من ما تفعله حقيقة؟ هنالك ثلاثة مصادر للتقييد: يمكن أن نسمي اول اثنين بقيود (الطلب) ويمكن ان نعتبر الثالث كقيود (التزويد). كلا نوعي التغيير يمكن أن يشكل الأساس لأساليب السيطرة النقدية.

3.4.1 الحاجة لتسليف البنوك:

التقييد الأول لمقدرة البنوك للتسليف هو "الطلب لتسليف البنوك" كما ذكرنا تجني البنوك فائدة على القروض. تقليدياً، سنتوقع أن يستعير الناس للحد الذي تكون فيه المنفعة المجنية من آخر جنيهه استعير يساوي تكلفة استعارته. لا تقع منفعة قرض البنك في المال نفسه، لكن في البضائع التي تشتري به بما ان المنفعة الهامشية لمعظم البضائع من المفترض ان تقل بزيادة كميات البضاعة. وأيضاً تقل المنفعة المرتبطة مع اضافة الإستعاره لاحد ما .

باختصار، نتوقع أن طلب التسليف من البنوك يستفاد منه عكسياً مع معدل الفائدة المخصومة. في مثل هذه الظروف يمكن أن نرى أهمية دور البنك المركزي كمقرض الملجأ الأخير.

نتصور، على سبيل المثال أن السلطات تمارس إستهداف نمو المال أو التسليف، وأن معدل الزيادة الحالي يصدر لتجاوز الهدف. الزيادة السريعة تعني ان إجتياح النظام المصرفي في كثير من لإحتياجات إضافية. كما اسلفنا، سيكون ذلك قادماً دائماً، لكن في الظروف الحالية، إستجابة مناسبة من البنك المركزي ستكون لرفع معدل الفائدة للمستوى المزود به. ستعرف البنوك عمليا حينها أن سعر الإحتياجات أعلي، سترفع البنوك كل معدلات الفوائد لديها حالما يدفع البنك المركزي سعر تعاملاته. اذا كانت هنالك مرونة سعر في الطلبات للقروض. سيقبل الطلب على القروض الجديدة. مع ذلك، سوف تنشأ القروض الجديدة (الودائع) لكن معدل

الزيادة سيكون اقل من سابقها. يشرح هذا لماذا نرى في كثير من الاحيان معدلات الفائدة في زيادة خلال اوقات زيادة التسليف بينما تنخفض عندما يكون نمو المال والتسليف بطيئاً. خاصة اذا كان يبدو من المحتمل ان يكون إنذارا مبكر لركود اقتصادي. هذا ليس لقول أن الطلب مرن بصورة ضرورية مع التقدير لمعدل الفائدة. الخبرة الحديثة لا تشير الى هذا، ولا تعني أيضاً أن الطلب في إستقرار.

أشياء كثيرة، على سبيل المثال تتغير في الدخل والغنى والتوقعات لمعدلات الفائدة مستقبلاً، يمكن أن يجبر منعطف الطلب لتسليف البنك أن تستقر. ما نرغب بملاحظته هو أن الأشياء الأخرى تكون متساوية، ليتفاوت طلب تسليف البنوك عكسياً مع معدلات الفائدة، وأن البنوك لا تستطيع أن تقرض ما لم يرغب الناس بالإقتراض.

2-4-3 الحاجة للمال:

العامل الثاني الذي يحد من قدرة البنوك على زيادة المخزون الكلي لودائع البنك هو طلب المال. نكون حذرين لنفرق بين هذا والطلب للتسليف الذي ناقشناه مسبقاً. بسبب الطلب لتسليف البنك التدفق (لقروض البنك الجديدة). لو تجاوز تدفق القروض الجديدة المعدل الذي به تسدد القروض الحالية ليكون هنالك زيادة في مخزون وودائع البنوك. السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو إستعداد الناس للإحتفاظ بمخزون زائد لودائع البنك. بوضوح. أسهل طريقة هي حيثما يكون الناس مستعدين للإحتفاظ بمخزون زائد للودائع التي تنتج من قرارات الناس لتستفيد. لكلا المجموعتين حالات الطلب ثابتة لكن لنفترض أنها ليست المسألة. فلنتصور أولاً ان لدينا طلب لتسليف بنكي في مرحلة ما ، يحدد بواسطة معدل الفائدة المخصوم من ذلك التسليف. فلنفترض ثانياً لدينا طلب على المال (آتى) الذي هو أقل من المطلوب لتحتفظ بالمخزون الزائد لودائع البنك.

كيف يتم إصلاح الوضع؟ نتذكر أن نبدأ بأن الطلب لتسليف البنك هو طلب ينتج عن الرغبة لشراء البضائع والمنتجات. لذلك من الواضح جداً أنه لا توجد مشكلة في الودائع الجديدة المرادة في هذه المرحلة. ولا في المرحلة المقبلة.

يمرر المقترض الوديعة الجديدة لبائع البضائع الذي يرغب في استلامها كدفعة مال. تحتاج إلى تأكيد من وجهة نظر البائع، هو ببساطة يستلم نقوداً، لكن لا يعلم كيف، متى وأين صنعت. على الأقل في هذه

اللحظة. الوديعة مستلمة تلقائياً بواسطة البائع. الآن يأتي لب الموضوع، البائع أعطى بضاعة بمقابل زيادة في وديعة حسابه. هنالك إعادة ترتيب في ثروته. القرار في هذه اللحظة هو هل إعادة الترتيبات تعد مقبولة للزمن او إعادة ترتيب اخرى يمكن أن تكون أكثر ملاءمة. يمكن أن يكون البائع سعيداً جداً بوضعه أو، كما بدأت هذه المناقشة بالإفترض، أو يقرر أنه لا يرغب في إمتلاك ثروة في شكل مال، لو كانت هذه المسألة، لديه بالطبع خيارات عديدة أمامه. في تغيير الخيار لأصول مالية بديلة لا زال يفتح، عامة فرص عديدة، يمكن أن يفضل جمعية بناء المساكن أو جهاز الإدخار الوطني، أو الأسهم والسندات المالية الحكومية. تبني أي من هذه الاستثمارات يقلل من فرص إحتفاظه بالمال.

يجب ان ننتقل الان من القصة الفردية ومنتصور أن ما وضحناه كان عاما. المحاولة العامة للتقليل من نسبة الإحتفاظ بالمال بهذه الطريقة يضيف إلى الطلب لهذه الأصول المالية البديلة، هذه العملية، سيتبع ذلك عاقبتين. أولاً، بسقوط العائدات في هذه الاصول البديلة، ترتفع جاذبية المال المختص بها. ثانياً، تعني هذه المنتجات انها أصبحت أرخص للشركات والأفراد لإستعارتها باصدار ادعائات جديدة كالسندات المالية والأسهم أو الذهب لجمعيات بناء المساكن بالمقارنة مع إستعارتها عبر البنوك. سينهار الطلب على تسليف البنوك، ليس بسبب الإرتفاع في معدل الربح في قروض البنك، لكن لأن الإنهيار في معدلات الربح في الاماكن الأخرى قاد لزيادة نسبية في معدلات ربح البنك. لأن تكلفة الأنواع البديلة للإستعارة انهار منعطف الطلب لتسليف البنك هو نقطة إلى اليسار. يمكن ان نرى الآن أن التضارب بين الطلب لتسليف البنك اصح بواسطة اليتين متزامنتين.

أولاً، كما تنهار المنتجات والعوائد في الاجهزة غير النقدية، سيزيد الطلب على المال. ثانياً، كما هذه المنتجات والعوائد وذلك، تسقط تكلفة الاستعارة الغير بنكية ، ينخفض الطلب على تسليف البنوك.

3-4-3 الأساس النقدي:

رأينا في القسم 2-3-3 ان الاحتياطات الثابتة يمكن ان تزيد البنوك تسليفهم فقط اذا كانوا جاهزين ليستثمرو في نسبة إحتياطات أقل ودائع. حتى الآن نفترض أن البنوك تقدر لنفسها النسبة المناسبة في ضوء رغبتهم للربح والحوطة للسيولة.

يقال إن النسبة هي مسألة (تحوط تجاري) وأيضاً (ليست اجبارية) لتمييزها عن البدائل المحتملة، ما يسمى ان النسبة تكتب في القانون المصرفي. مورست النسبة غير الإلزامية في المملكة المتحدة لسنوات كثيرة. يعني هذا بانه يمكن للبنوك في أي فترة زيادة التسليف، ما يدل على سعادتها في تحمل المخاطر في فعل ذلك. ومع ذلك في ظل ترتيبات المراقبة النقدية الحالية، إتفقت البنوك على مشاوره بنك إنجلترا قبل أي تغيير ذا أهمية في قراره للإحتفاظ بأرصدة تشغيلية.

وهكذا نكرر أنه إذا فشلت السلطات في زيادة تزويد المال الأساسي، تغير البنوك في ظل مبالغ التسليف التي تستطيعها. لتوضيح هذه النقطة اكثر يمكن ان ننظر باختصار لبعض الخطوات التي يمكن للبنوك اتباعها للتحايل على القيمة. سنرى انها غير مجدية. اول تفكير يمكن أن يكون بنك مفتقر للمال الأساسي بشكل كاف يمكن أن يوضح معدل الفائدة الممنوح للمودعين، سيحصل على ودائع. موافق بالطبع مع أرصدة تشغيلية اضافية. بما أن الأرصدة التشغيلية كانت في السابق نسبة صغيرة جداً من الودائع. هذه الاضافة لكلاهما في النسبة 1:1 يجب ان تدفع عن النسبة النهائية.

ومن ثم لدى البنك الحرية لزيادة تسليفه في إنخفاض النسبة مرة أخرى للمستوى الحاسم.

ما هي الصعوبة؟ هل تكمن في أن هذه الودائع الإضافية يمكنها فقط أن تأتي من بعض البنوك الأخرى. كل بنك يفقد ودائع يفقد أرصدة في قياس متساوي وبذلك تتدهور نسبته. وبالتالي لو كانت المشكلة الرئيسية هي أن القطاع القوي ككل لديه عجز في المال اساسي بصورة خطيرة. ستعتبر محاولات البنوك الفردية لتحسين وضعها لرفع معدلات الفائدة هي تقرير هزيمة. لا يمكن للقطاع النقدي ككل الحصول على أرصدة إضافية باستقطابهم للودائع.

تمرين 3.2:

فلنفترض إن تزويد المال يتكون من التالي والعناصر التي تدفع معدل الفائدة محددة كالاتي:

معدل الفائدة	ا ب ن	
0	50	الأوراق النقدية والعملات التي في التداول مع الجمهور
0	300	الودائع تحت الطلب
5	200	الودائع لأجل (شهر واحد)
6	150	الودائع لأجل (3 شهور)
4	50	الودائع النقدية (3 شهور)
7	250	ودائع جمعيات البناء

أ/ احسب متوسط معدل الفائدة الموزون في المال ككل.

ب/ فلنعتبر أن البنوك بدأت بدفع الأرباح للودائع تحت الطلب بمعدل 3%. ما هو متوسط معدل الفائدة

الموزون الجديد؟

الاجابات بنهاية القسم.

فلنفترض أن لكل بنك وللنظام ككل النسبة الإحتياطية هي 5% او $1/20$ وأن كل بنك لديه خصومات وودائع (دب)....1، تحتوي إحتياطيات كل بنك على نقد (س) 10(5) وودائع عند البنك المركزي (دت) 40. فلنتصور أن البنوك رأّت أن هذه المبالغ منخفضة جداً. وحاول بنك أ لتحسين وضعه أخذه 10 وودائع من بنك ب و ج لو نجح في هذا البنك أ، سيرتفع وودائع عملائه الى 1.020 توافق بزيادة في وودائعه عند البنك المركزي من 40 الى 60.

زادت نسبة إحتياطيات البنك أ بشكل كبير الى 6.86% $(1.020 \div 10 + 60)$ لكن لا تتأثر الإحتياطيات الكلية في النظام:

السبب الرئيسي وراء تحسين وضع البنك أ هو أن وضع البنك ب و ج تدهور. لو قام الآن بنك ب و ج بمحاولة إستردادهم للودائع المفقودة من أ، الوضع الكلي لن يتأثر وسترجع النسب الفردية إلى 5%، ولكن

هنالك إحصائية واضحة ان معدلات الفائدة ستكون متزايدة في ظل المنافسة للحصول على ودائع. الإحصائية الثانية هي أن البنك يمكنه إعادة ترتيب أصول بيعه للضمانات. فلنفترض ثم البيع لأفراد من بنك آخر عندما يتم مسح شيكاتهم للتحويل، سيكون لدى بنكنا ضمانات أقل لكن أرصدة تشغيلية أكثر في حسابه وسيحسن وضعه.

العملاء من البنوك الأخرى سيمتلكون ضمانات أكثر وودائع أقل وسيحصل بنكهم على أرصدة تشغيلية أقل. كحد للعجز العام في الارصدة، ومع ذلك الخطأ هنا واضح جداً، لأنها أشبه بالحالة السابقة. لو قامت البنوك ببيع الضمانات سيفقد جميعهم ودائع وأرصدة بما أن عملائها يشترون ضمانات بالطبع، ليستعيدوا بعض تلك الأرصدة من خلال بيعهم لضماناتهم. لكن الرسالة واضحة، أن المخزون الكلي قد لن يزيد. هل سيستفيد أي شيء؟ بعض البنوك باعت ضمانات لأشخاص تم استلام الودائع منهم. سيكون مخزون الارصدة الثابت أكبر في الحجم. وستزيد النسبة لكن هذا لا يعد حلاً للمشكلة الرئيسية التي هي أن البنوك ترغب في زيادة أعمالها بالإقراض أكثر. في الحقيقة، أن الميزانية العمومية الآن أقل بسبب فقدان الضمانات على جانب الأصول وخصوم الودائع. نلاحظ أيضاً أن البيع المهم للضمانات بواسطة البنوك من المحتمل أن يقود أسعارهم للهبوط ولذلك يدفع من معدلات الفائدة.

الإحصائية الثالثة تتضمن أيضاً إعادة ترتيبات الأصول. يمكن أن تستدعي البنوك قروض الأموال (عند الطلب) لسوق المال (قروض السوق في الجدول 3.3). ملاك الأصول، عامة البنوك الأخرى، لا تمتلك خياراً سوى رد الدين. ولذلك تحول بعض من أرصدها التشغيلية، بما في القطاع النقدي وتظهر البنوك في البدء على انها أدت ما تريد. ودائع أكثر عند البنك المركزي، قروض للسوق أقل، ونسبة أكثر ملاءمة لتمكنهم من التسليف أكثر. ومع ذلك يحول العجز في السيولة إلى البنوك النشطة في سوق المال. عادة لزيادة الارصدة تفكر البنوك في بيع العملات الورقية، لكن في ظل النقص العام في السيولة المشتري الوحيد هو بنك إنجلترا كما درست مسبقاً، أن البنك دائماً يقدم المساعدة في تلك الظروف. برغم أنه كالمشتري الأوحده للنقود، المزود الأوحده للسيولة، يمكنه ان يفرض شروطه الشخصية. لكن إذا بدأنا، كما فعلنا، بإفترض أن السلطات لم ترغب بزيادة كمية المال الأساسي. ومن ثم سيرفض البنك المساعدة.

حينها ستجبر بنوك اسواق المال على دفع النسبة التي تطلب منها لحماية البنوك الأخرى من مطالبة المال في الضرورة.

تلك النسبة من الأرباح في المال التي دعت البنوك للتخلي عن خططها لزيادة التسليف، بدلاً عن إختيار هذا الطريق لزيادة أرصدهم في البنك. بالتصور يمكن لمعدلات الفائدة أن ترتفع عالياً. ما يوضحه هذا البحث هو ثنائي: أولاً، يمكن للقطاع النقدي زيادة أصوله وخصومه للحد الذي يصل إليه إحتياطاته المتوفرة. النسبة المرادة من الإحتياطيات: الودائع يمكن أن تكون مسالة تحوط تجاري ويمكن أن تتفاوت في ضوء الأحداث (كما هو الحال في المملكة المتحدة) ويمكن أن تكون (الزامية) تفرض كمسالة قانون بواسطة السلطات المالية مهما يكن أصلها. ومع ذلك سيكون هنالك بعض من النسب كهذه التي سترغب البنوك في مراقبتها.

ثانياً، لان الإحتياطيات التي نحن بصدها، الادارة والعملات المعدنية والارصدة عند بنك انجلترا. تعتبر خصوم لبنك انجلترا، البنك نفسه هو المزود الوحيد لتلك الإحتياطيات. والحقيقة ان كل البنوك تتطلب بعض الإحتياطيات في شكل ايداعات للمصرفيين في بنك انجلترا تجعل تلك الايداعات مساهمة اساسية في عملية انشاء المال. لو رفضت السلطات زيادة حجم اساس المال لذلك ستكون هنالك مرحلة حيث يكبح نمو النقد والتسليف الاضافي. في النظام، حيث تقتضي السلطات مراقبة صارمة على حجم الاساس النقدي، ترك معدلات الربح للإستقرار على المستوى الذي يناسب الطلب على القروض، لمقدرة البنوك لتزويدها.

يقال أنه يتم تحديد التزويد النقدي خارجياً، بعيداً عن قضية النظام الاقتصادي. تفرض بواسطة السلطات. هذا النوع من النظام الذي يكد منعطف تزويد المال العمودي الذي يرسم غالباً كرسم بياني موضحاً التفاعل بين طلب وتزويد المال. في حالة بديلة، حيث يزود البنك المركزي ما تطلبه البنوك من إحتياطيات لتمكنهم من الإقراض أملاً في أن تحديد مستوى معدلات الربح سيفيد الطلب على تسليف البنوك. يقال أن تزويد المال يحدد طبيعياً. يحدد البنك المركزي سعر تسليف البنوك، ومن ثم يتم تحديد تزويد المال خلال النظام الاقتصادي بواسطة تلك المتغيرات التي تسبب طلب الوكلاء على القروض البنكية.

من الواضح الآن ان معظم الأنظمة المالية تحدد تزويد المال بصورة تطور طبيعياً . يزود البنك المركزي الاحتياطات بناءً على الطلب لكن يحدد السعر. في هذا السعر يعتمد مقدار المال والرصيد على الطلب عليه. على الرغم من تلك الحقائق المشتركة. أ تتطلب المصارف أن تحتفظ البنوك بحد أقل من الإحتياطات ب وأن البنك المركزي هو المزود الأوحد للإحتياطات وقاد عدة كتب تدريسية (وبعض الإذاعيين) لوصف عملية تزويد المال بها خارجية المنشأ. في هذه الحالات يحدد تزويد المال كمية الإحتياطات بواسطة البنك المركزي والودائع والأرصدة (مضاعف). نلاحظ أنه في هذا النموذج من المفترض أن يدير البنك المركزي مقدار الإحتياطات لسياسة نقدية مبنية على هذا النموذج، واحد من ذلك الذي يحدد فيه البنك المركزي الكمية بدلاً عن سعر الإحتياطات يعرف ب(سيطرة الأساس النقدي) وتم تطويره بواسطة بعض الإقتصاديين من خلال مناقشة السياسة النقدية في المملكة المتحدة عام 1981م. ونعلم أنها رافضة، والأسباب موضحة في الصندوق 3.5

الضوابط في تسليف البنوك

سيطرة الأساس النقدي المرفوضة

عملياً كل خبير اقتصادي نقدي يؤمن بأن البنك المركزي يمكن أن يدير الأساس النقدي.. بالكاد كل من عمل في البنك المركزي يؤمن بأن هذه النظرية خاطئة.

(جوتهارت 1994 ب 1424)

يقدم نموذج مضاعفة الأساس لتحديد تزويد المال في حوالي كل كتاب للإقتصاد الكلي كالشرح الوحيد لتحديد تزويد المال.

علاوة على ذلك، انها متضمنة في كل النصوص التي تفننر للشكل الرسمي، ومع ذلك تقدم تزويد المال كمشكلة عمودية في مدى الفائدة. ومع ذلك كما قال جوتهارت ليس هنالك بنكا مركزياً يستخدم عمليات سوق مفتوحة بنظرية لتغيير حجم الأساس لكي تتحقق تغييرات متعددة في الودائع حتى في عام 1981م في ارتفاع النظرية النقدية عندما اعتمدت أهداف النقد عالمياً. اعتبر بنك إنجلترا بوضوح التحرك لسيطرة الأسس النقدية،

وكما رفضتها علناً لماذا يستمر النظام في السيطرة في الكتب التدريسية. عندما يرفضها العالم بثبات، هي قضية لا نملك الوقت الكافي لنشرها. لكن تقدم بعض الأسباب لرفضها.

أولاً، سيطرة الأساس النقدي هي سيطرة عددية في نظام خالص السيطرة الأساسي النقدي. سيحدد التزويد والتقلبات في الطلب ستجدد كلياً بواسطة السعر. لو حاولت السلطات إستهداف الأساس خلال فترات قصيرة. يمكن أن تكون التقلبات في معدلات الفائدة قصيرة الأجل كثيرة جداً. دائماً ما تكون السلطات غير مستعدة لخلق حلول تكون فيها معدلات الربح متقلبة.

إذا مدد متوسط استهداف الأساس أطول سيحل هذه المشكلة بالسماح للمرونة اليومية في الكميات لكن بقدر ما تستهدف الكميات بدلاً عن الأسعار تتقلب الأسعار.

ثانياً، بينما يحتوي الأساس على منصرفات البنك المركزي ويمكن أن نتوقع أن البنك المركزي يدير خصومه الخاصة. ليست هذه المسألة دائماً، في الأساس يجب أن يعلم البنك المركزي ما سيحدث بخصومه في سياق المعاملات المالية العادية حتي يقوم بزيادتها أو نقصانها. تظهر المشكلة الرئيسية مع ذلك التي ستستفيد كل مرة يكون هنالك صافي مدفوعات بين القطاعات العامة والخاصة. معظم البنوك المركزية تعمل تنبؤات يومية عن هذه التدفقات وتخبر البنوك والأسواق المالية عن خططها لتخفيف العجز أو الإحتفاظ بالسيولة الزائدة.

ومن المعتاد جداً للصحافة الاقتصادية ان تقديم تقاريراً عن التنبؤات والنتائج. تكون الأخطاء كبيرة جداً.

ثالثاً: لو علم البنك المركزي ما ستحدثه المعاملات المالية التلقائية، من أثر على الأساس. لا يعني هذا انه يستطيع اتخاذ التدابير اللازمة. لا يعني العلم بان الأساس يزيد بسرعة اكثر من المتوقع، بأن البنك يمكن على نحو مفاجئ أن ينظم مسالة تعهد لكي يوازنها.

مرة أخرى تصبح هذه المشكلة أكثر خطورة، كلما قصرت المدة المستهدفة. لكن حيث لا يحقق الهدف متوسط معدل نمو فصلياً كل ثلاثة أشهر، يمكن ان تكون مبيعات دين الحكومة المتكرره مدمرة جداً للأسواق المالية للتأكد من بيع الكمية الصحيحة، تتخذ الحكومات مبيعات مزادات علنية، ومن ثم تكون مقدمة لتقبل سعر التصفية السوقية. مرة أخرى نعبر عن تقليل معدلات الفائدة، هذه المرة في نهاية سلسلة طويلة.

رابعاً، في بعض الأنظمة دائماً ما تكون هنالك حاجة لتغييرات بنوية كبيرة. على سبيل المثال، من غير المؤكد إذا كانت (س أن) سيطرة الأساس النقدية، موافقة مع نظام السحب على المكشوف للتسليف حيث تفقد البنوك ان الرصيد الأعلى يفيد مع عملائها الذين يستخدمون ما يحتاجونه من الحد. في المجمل، غالباً ما يكون هذا في نظام 50-60% سيعني تضيق السياسة النقدية، احالة أن الشركات تستخدم سحبها على المكشوف أكثر.

والبنوك غير قادرة للحصول على إحتياطات، ستواجه خيار أما منح القروض وإحتراق متطلبات النسبة الاحتياطية او تتخلف بالدفع في مواعيدها للمستفيدين. (س أن) ستتطلب ايضاً من الحكومات التعامل مع نظام البنوك التجارية بدلاً عن البنك المركزي لكي لا يجعل الدفعيات بين القطاع العام والخاص في تقلبات مستمرة وكبيرة في د.

خامساً، هنالك عدم تناسق في عمليات سيطرة الأساس النقدي بسبب أن معظم أصول البنوك غير قابلة للتسويق. سيعني هذا ان شراء دين السوق المفتوحة سيزيد د، د، و أ (نسبة احتياط البنوك - انظر لاحقاً) كما كان متوقعاً.

والبنوك التي تكون أكثر سيولة، يمكن أن تقوم بإقراض أكثر لكن البيع المسبب نقص في د، د، و أ يتطلب من البنوك تقليل من القروض. ومع ذلك لا تعد القروض قابلة للتسويق كما هي القاعدة. يمكن ان تخفض فقط بالإصرار على الدفع (او رفض التجديد) هذا من المحتمل أن يؤكد شعار التجارة يقود للإفلاس.

سادساً، بما أن النقد لا يدفع له ربح، لذلك تمثل متطلبات الاحتياط ضريبة على وسائط البنك بما انها تزيد من تكلفتها. يحدث هذا لان المتبقي، الكسب والأصول يجب أن تحصل على عوائد أعلى لتعوض العائد الأصغر للنقد.

(وما هو غالب تحت معدل السوق في الأرصدة التشغيلية في البنك المركزي).

يزيد هذا الإنتشار بين الودائع ومعدلات التسليف التي يعتبرها الكثيرون الطريقة المناسبة لحساب تكلفة الوساطة. الأقل (تباع) و(تشتري) وسعر أعلى من أن تكون الحالة بطريقة أخرى.

أخيراً، تشير سيطرة الأساس النقدي بعض الشكوك حول دور البنك المركزي في مقرض الملجأ الأخير، كما رأينا الودائع البنكية يمكن تحويلها إلى نقد على الطلب (ولو مع غرامات ربح في بعض الحالات).

ومع تلك التدفقات التي ناقشها في هذا القسم يمكن أن تعني للبنوك القدرة على السداد والتي يتم إدارتها جيداً أن تحدد نفسها في عجز إحتياطات. هل يمكن للبنك المركزي أن يقدم مع ذلك ضمان قابلية التحويل، لو ظهر هذا العجز، كما يمكنها فعل ذلك، في فترة ضيقة، سيطرة الأساس النقدي؟

ومع ذلك تظل نظرية مؤثرة جداً لعملية تزويد المال. علينا أن نعرف ميزاتها الأساسية. في الحقيقة ستعلم كيف يمكن للبنك المركزي تحديد كمية الإحتياطات لو اختارها. لذلك تركيزنا يجب ان ينصب هنا، هو علاقة الضرب بين الودائع والاحتياطات. قبل أن نبدأ نلاحظ أن السياسة المبنية على هذا النموذج يعرف بـ "سيطرة الأساس النقدي"، "ليس سيطرة الإحتياط" هذا لأن إحتياطات البنوك وما يعرف بـ "الأساس النقدي" تتداخل إلى حد كبير. يمكن أن يرى هذا بالرجوع إلى الجدول 3.4، حيث يتضمن الأساس النقدي أوراقاً مالية ومعادن خارج البنك المركزي (مع البنوك ومع العامة) بالإضافة لودائع البنوك عند البنك المركزي. بإستخدام الإختصارات الأولى، الأساس النقدي يساوي $D + S_1 + S_2$ بينما تتألف إحتياطات البنك فقط من الاثنتين الأوائل $D + S_1$ لو إنقسمت أن طلب العامة للعمليات المعدنية والنقود هو ثابت. يمكن أن يكون هذه ودائعهم ومن ثم عملياً إدارة جمعية الإحتياطات يساوي إدارة الأساس النقدي.

نقدم الآن إلى نموذج "مضاعفة الأساس" لتحديد تزويد المال كل ما تحتاجه هو بعض من مهارات الرياضيات بما يكون مالوف لنا فلنفترض أن:

$$T = E + N$$

بينما T تمثل تزويد المال، E هي ودائع البنوك المحتفظ بها بواسطة العامة، N هي احتفاظ العامة بالأوراق المالية والنقد. فلنفترض أيضاً أن:

$$A = B + N + E$$

بينما تمثل أ الأساس النقدي، وب تمثل ودائع البنوك (الأرصدة التشغيلية)، ب تمثل مقتنيات البنوك من النقود والأوراق المالية، ن ع تمثل كما أسلفنا مسبقاً مقتنيات العامة من النقود والمعادن. دعنا نسمي الجزء من الإفلاس التقرب المحفوظ به بواسطة البنوك (احتياط). ح لذلك

$$ح = وب + ن ب$$

$$أ = ح + ن ع$$

فلنفترض أن البنوك تستثمر بنسبة مرغوبة، س، للإحتياطيات لإيداع الخصوم، (نسبة الإحتياطيات)

$$س = و ع / ح$$

وأن العامة تحتفظ بنسبة مرغوبة، ش، للأوراق المالية والمعاون لودائعها، (نسبة النقد)

$$ش = و ع / ن ع$$

ومن ثم يمكن أن نوضح ان العلاقة بين مقدار مال الأساس الذي ما زال موجوداً وتزويد المال المعلق تعتمد عددياً على حجم النسب س وش. أيضاً يمكن ان نوضح أن التغيير في تزويد الاساس بسبب تغيير متوقع في تزويد المال، أيضاً معتمد على حجم هذه الكميات.

اولاً، نسبة تزويد المال لاساس النقد هي:

بالقسمة على و ع تعطينا

نلاحظ ان $و/ع = 1$ ، بين $و/ع$ و $ن/ع$ هي نسبة نقد العام ش، بينما $ح/و$ هي نسبة احتياط البنوك س. وهكذا.

$$\frac{ن}{ش} = \frac{1+س}{ش+س} \text{ ولذلك:}$$

$$\Delta ن = (1 + ش) / (ش + س) \times ش \text{ و } \Delta ش$$

في بعض الأحيان التعبير $(1+س)/ش$ يمثل بـ أ ويشار اليه م (مضاعفة ودائع البنوك).

بوضوح لو كانت النسب ش، س ثابتتان، سيكون هنالك علاقة محكمة بين ت وش والتغيير في ش سيحدث تأثيراً متوقعاً على ت.

ستغير قيمة ش في هذه الظروف على ت، لو حدد تزويد الأساس لا يمكن للبنوك أن تزيد من تسليفها بدون التضحية بالنسبة س. وتكرارها، أن هذا ليس حساباً لطريقة يحدد فيها تزويد المال عملياً، والأسباب وراء عدم وضع أساليب سيطرة المال عليها، مشروحة في الصندوق 5.3.

5-3 جمعيات بناء المساكن:

يختلف التاريخ، والوظيفة والضوابط لجمعيات بناء المساكن عن البنوك بوضوح. وبالرغم من ذلك تعتبر مؤسسات إيداعية منذ عام 1989م عندما حلت مع (وحدة قياس) بدلاً عن أ3 وحدة القياس الرسمية للمال، واعتبرت ودائعها بصورة ثابتة (مال).

بدأت جمعيات بناء المساكن في القرن الثامن عشر جمعيات إجتماعية وتعاونية، حيث يدفع أعضاؤها نفقات دورية لتمويل بناء المنازل في مناطقهم المباشرة. تعد المصادر والأصول ذات القيمة لارض تساعد في شرح عدد من ميزات الجمعيات. موقف جمعيتهم الإجتماعية تعني أنها لا تحتوي على مساهمين في الشروط الإعتيادية.

لا تمتلك الجمعية، ملاكا بل لديها أعضاء يقومون بإقراض الجمعية بشرائهم لأسهم الذهب في الواقع ودائع.

يشرح هذا جزئيا لماذا، بالرغم من اشتراكها في عدة وظائف في السنوات الاخيره مع البنوك ، إلا أنها معفية من الضوابط التي تنطبق على البنوك ويتم الاشراف عليها بواسطة مسجل عام الجمعيات الاجتماعية بدلاً عن بنك إنجلترا، تعد حتى الآن تحت سلطة الخدمات المالية. الضوابط المنطبقة على جمعيات بناء المساكن تختلف من التي تنطبق على البنوك المسيطرة وايضاً طبيعتهم التعاونية تشرح لماذا حتى 1983م جمعيات بناء المساكن كانت قادرة على ادارة نظام (الارباح الوضعي بهما) نوع من الإتفاقيات التي ستكون غير مشروعة للشركات العامة. مصادرها كمودعين لتمويل المنازل بالإشتراك مع مزايا الحالة الإجتماعية، تشرح أيضاً لماذا بالرغم من التطور السريع، يظل عملها غالباً مركزاً على التسليف لشراء المنازل. كما لاحظنا سابقاً اعترفت ودائع الجمعيات وحدة قياس رسمية للمال في عام 1989م لأغلب الثمانينات، معاملة ودائع جمعيات بناء المجتمع أعتبرت نوعاً ما مشكلة. من غير شك المودعون أنفسهم أعتبرو ودائعهم مالا كما يمكنهم أن يذهبوا لأي فرع لجمعية بناء المجتمع وأن يقوموا بسحب أموالهم نقداً بالطلب. وبالنسبة للمشتريات الكبيرة أيضاً يمكنهم الحصول على شيك موقع بواسطة المدير قابل للدفع لأي شخص معني يتم تعيينه. في الحالة الأولى، النقد فقط الذي اعتبر مال. في الحالة الثانية حتي بعد فحص دقيق للشيك يبين أنه تم سحبه في بنك جمعية بناء المجتمع.

كانت ودائع البنك لجمعيات بناء المجتمع هي التي تعتبر مال ، و ليس وديعة الجمعية نفسها. كما سنرى في القسم القادم المنافسة بين جمعيات بناء المجتمع والبنوك قادت منتجاتهم أقرب وأقرب سوياً خلال الثمانينات. وفي الأخير تمت إزالة بعض الفوارق الرسمية بموجب قانون جمعيات بناء المساكن 1986م. وكان الأهم هو السماح لجمعيات بناء المساكن بإصدار بطاقات ضمان شيكات (بذلك قبلت ودائعهم مؤسسية الدفع)، وإتاحة الفرصة للجمعيات لدمج انفسهم كبنوك. في ذلك الزمن تضمنت ودائع جمعيات بناء المجتمع كقياس (للسيولة) (ب س ل 2) لكن ليس في أ3. بعد قانون 1986م أصبحت المعاملة المختلفة لودائع جمعيات بناء المساكن من الصعب جداً مواصلتها. هنالك تغيير إضطراري أخيراً بموجب قرار لجمعيات بناء المجتمع الوطنية.

ثاني أكبر جمعية في ذاك الوقت. لتحويل إلى حالة بنكية في عام 1989م. كان يسمى هذا زيادة فجائية في أ 3 بحوالي 11% اقنع هذا التغيير بنك إنجلترا لوقف أ 3 والمعاملة ب أ 4، أولاً نشرت عام 1987م كبديل ل ب س ل 2، كقياس رسمي للمال.

ومن ثم من وجهة نظر مالية أصبحت الجمعيات مختلفة من البنوك. نبذة مختصرة للمجموع النقدي للمملكة المتحدة مقدمة في ملحق هذا القسم وتاريخ ودائع جمعيات بناء المساكن في الثمانينات بعد شرح جيد لكيفية (الإنحراف والتعاليم) يتم تحديد ما يعتبر مالا من الأصول والتميز المستمر للأعراف والتقاليد. كما يوضح الجدول 3.5 بنهاية عام 2004م بلغت أصول جمعيات بناء المساكن 243. يعد هذا هبوطاً حاداً من قيمتهم التي كانت 3.9 بليون في يوليو من عام 1995م وكذلك إنتهى المطاف بتحويل بعض الجمعيات الكبيرة إلى بنوك (أنظر للضرورة 306) قبل ذلك التحويل الكبير ومنذ عام 1998م توضح الأرقام معدل نمو 9.8% كما يوضح الجدول 3.5 (القروض والإستثمارات) التي تتضمن غالباً قروض رهن عقاري لشراء الملكية. ما يعادل أكثر من 80% لأصول جمعيات بناء المجتمع تقدم الجمعيات ما يقارب 80% من مجموع التسليف لشراء المنازل الخاصة. وبالرغم من ذلك تقلبت هذه الأرقام منذ عام 1981م بدخول (البنوك) إنسحبت ومن ثم دفعت مرة أخرى سوق الرهن.

يعني التركيز على تسليف الرهن طويل الأمد أن الجمعيات تقدم تصورا جيدا لدرجة تحويل النضج الممكنة.

الجدول 3.5 جمعيات بناء المجتمع - الأصول والخصوم (م، نهاية 2004م)

			الأصول
160.456	التجزئة والودائع	580	النقود والمعادن
13.106	تصاديق الوديعة	18.162	ودائع الإسترليني بالبنوك
7.783	ورقة تجارية	1.030	السندات المالية للحكومة البريطانية
922	تسليف البنوك	25.067	أصول سائلة اخرى
21.528	سندات مالية وبيع جملة اخرى	195.807	قروض وإستثمارات
19.272	أخرى (احتياطات)	2.421	أخرى
243.067		243.067	المجموع

قد يكون هذا مبالغاً فيه. بينما يمكن أن يكون الرهن الجديد لخمس وعشرين إلى ثلاثين سنة. تحتفظ الجمعيات بملفات لرهونات حالية بمراحل متنوعة الاستحقاق. بالتأكد سيتم ترتيب الأوضاع لضمان تدفق إستحقاق قروض ثابت. بالإضافة لقروض عقارية قليلة جداً تستمر نهاية فترتها. عادة ما تبيع الناس وتتنقل لمنازل أخرى. متوسط عمر الرهن العقاري لجمعية بناء المساكن هو ثمانية سنوات.

حيث بداية الثمانينيات، عادة ما قيدت جمعيات بناء المساكن تسليفها على المشتريات الفردية الى 84% من القيمة المقدرة للعقار.

في البيئة التنافسية المستمرة بعد عام 1983م، تسلت هذه ببطء و100% اصبحت الرهانات العقارية شائعة جداً بحلول عام 1989م، لحظة انهيار في سوق المنازل في المملكة المتحدة في بداية التسعينيات ومن ثم إستقرت النسبة الطبيعية مرة اخرى ب90%.

باستثناء (أصول اخرى)، تشمل اراضي، مبانٍ ومعدات، عادة ما تكون الأصول غير الرهنية لجمعيات بناء المساكن شاملة جداً، تتكون ضمانات الحكومة البريطانية من سندات حكومية مركزية، يعد أغلب استحقاقها اقل من خمسة سنوات وأكثر من نصف (الأصول قصيرة الأجل) هي ودائع بنكية. تحت قوانين رئيس السجلات، يطلب من الجمعيات أن تحافظ على نسبة 7.5 على الأقل من الأصول السائلة (تقريباً ضمانات الحكومة البريطانية بالإضافة (الأصول قصيرة الاجل) لمجموع الأصول. ومع ذلك يمكن أن نرى في جدول

3.5 النسبة في عام 2004م كانت ثلاث مرات الحد الأدنى المطلوب عند 185. إستمرت جمعيات بناء المجتمع بنسبة أصول سائلة ما بين 20-15%. هنالك عدة أسباب لذلك، التجزئة، الإستحقاق القصير الأجل، طبيعة معظم خصوم جمعيات بناء المساكن والحاجة إلى محافظة الثقة العامة، كل ذلك له صلة. تعد هذه الحقيقة أقل وضوحاً لكن ذات أهمية هي أن سبب متغيرات معدل الفائدة مكلف إدارياً، تعد معدل فائدة جمعيات بناء المساكن صعبة المراس مقارنة مع بعض منافسيها كالبنوك والمدخرات الوطنية. وبالتالي فإن تدفق الأموال في بعض الأحيان غير منظم إذا لم يحقق التدفق هدف خطط تسليف الرهن العقاري.

مسند من الأصول السائلة يمكن أن يكون مطعماً لكي تحافظ على تدفق ثابت لتسليف الرهن العقاري. في عام 2004م كان صافي تدفق الأموال 23.6 بليون بما فيها 13.2 مليون للأسهم الجديدة والودائع و7.8 بليون من مصادر بيع الجملة. أخيراً في عام 1986م صدر قانون يخول بموجبه السلطة للجمعيات لتطلب (اتحاد) خاضع لملاحظة هدفهم، وخاضعاً للتصويت بواسطة أعضائها.

انشاء إتحادهم سيعني تحولهم الى شركات عامة محدودة ومن ثم يتم إمتلاك جملة أسهم بدلاً عن أعضاء. ومن ثم الحصول على رأس مال اضافي للتوسع في الطرف التجاري.

عن طريق اصدارها لأسهم اضافية. في الحقيقة ؟ بنوك, أول جمعية بناء مساكن كانت قادرة على التغيير هي أبي الوطنية في عام 1989م. بالرغم من إعلان الجمعيات الأخرى لرغبتهم في التحويل ذاك الزمن، لم يتطور النشاط بالكامل حتى عام 1997م، عندما قاد تحويل عدة جمعيات رئيسية في تلك السنة لإنكماش إقتصادي حاد لكن مؤقت في قطاع جمعيات بناء المساكن.

قائمة من التحويلات الرئيسية مقدمة في الصندوق 3.6 رأينا أن أول من تخطى عن الوضع التكافلي كانت جمعية أبي الوطنية وتحولت الى (بلك) في عام 1989م (وفي عام 2003م غيرت اسمها مرة أخرى إلى أبي) هنالك عدة جمعيات بناء مساكن النسبة في نفس الشيء. لكن كما يوضح صندوق 3.6 لم تكن حتى منتصف التسعينيات أن زوال التقاضي بواسطة إما الدمج مع بنك حالي أو التأسيس في خطوة سريعة.

بالنظر إلى قانون جمعيات بناء المساكن عام 1986م قررت عدد من الجمعيات إما التأسيس كبنك أو الدمج مع بنك حالي أبرز التحويلات:

1989 يوليو	تأسست كبنك لويذر	ابي الوطنية ب.س
1995 يوليو	انضم لمجموعة بنوك لويذر	سبلتيهام وجلوسستر ب.س
1996 اغسطس	انضم الى الوطني	ب.س الوطني الاقليمي
1997 ابريل	اندمجت كبنك	ب.س التحالف وليستر
1997 يونيو	اتحد كبنك	ب.س هالفياكس
1997 يوليو	اتحد كبنك	ب.س ووليتيت
1997 يوليو	انضم لمجموعة بنوك ايرلندا	ب.س برستول ووست
1997 اكتوبر	اتحدت كبنك	روك الشرقية
1999 مارس	انضم لبنك هالفياكس	ب.س بيرهام ميخترش
2000 ديسمبر	اتحد كبنك	برادفورد وبنجلي

السبب وراء التخلي عن الحالة الاشتراكية الإجتماعية هو البيئة التفاضلية التي تطورت خاصة في تسليم الرهن المقارب وبشكل عام في الخدمات المالية الأخرى. المنازعة الرئيسية هي أن بنكا يمكن أن ينشئ رأس مال بإصدار الأسهم وهذا بالمقابل سيحول الشركة للتوسع والتنوع بتقديمها خدمات على نطاق واسع ومن ثم يمكنها المنافسة بصورة أفضل. التحالف وليستر الذين إندمجوا في عام 1997م أبدت رغبتها للدخول في سوق المنح الحكومية الشخصية).

المنافسة كانت عبارة عن بنوك (من المملكة المتحدة) حاليين ومؤسسات أوروبية مالية من المحتمل أن تسعى وراء التوسع في المملكة المتحدة كسوق مالي موحد ومطور.

3.6 إدارة الخصوم:

تشير إدارة الخصوم الى الاهتمام الذي يعطيه الوسطاء الماليين لحجم وتركيب الخصومات الأخرى. وبالتالي تمثل مصطلح يطلق على وصف سلوك أي وسيط مالي. بالرغم من طبيعتها عباره عن عمليات في الغالب تطلق على الإهتمام الزائد للبنوك وجمعيات بناء المساكن لخصوم ودائعها منذ السبعينيات.

إدارة الخصوم: هي ممارسة تنوع معدل الفائدة والشروط الأخرى التي تنطبق على الخصوم (عادة الودائع) لكي تنوع عددية وتركيبه الخصوم. قبل تقديم حزمة تدابير الرقابة النقدية المعروفة برقابة المنافسة والائتمان في عام 1971م. قبلت البنوك عامة حجم وتركيبه وداائعها. على إدارة الأصول.

لذلك إعتدت الربحية على المهارة التي أدارت بها البنوك تلك الودائع, في نطاق إدارة الأصول, نشأ هذا الطريق غير الفعال للخصوم جزءاً من إحتكار البنوك لآلية الدفعيات. كان يجب على الناس إمتلاك ودائع في البنك على أساسها تحرر شيكات, وجزءاً من طبيعة النظام المصرفي غير القادر على المنافسة قبل عام 1971م. حتى 1971م استثمرت البنوك بنسبة ربح متفقة, جعلت البنوك غير قادرة علي إدارة الودائع بشكل فعال. صرفت المنافسة ورقابة الائتمان ذلك وفي الوقت ذاته أزلت السيطرة المباشرة على تزويد المصارف. وللمره الاولي كانت للبنوك الحرية للإستجابة لطلبات السوق للقروض المقدمة, وبامكانهم الحصول علي قدر كاف من الودائع. شهدت بدايات السبعينيات توسعا كبيرا في تسليف البنوك (وتزويد المال) وبارتفاع عام في معدل الفائدة المدفوع على الجملة, هي الودائع الكبيره الأجلة للشركات.

علاوة على ذلك كانت تعني المنافسة أن المعدلات المدفوعة لهذه الودائع أصبحت تتبع للسوق بصورة متزايدة, في إرتفاع وهبوط كما يهبط ويرتفع مستوى معدلات الفائدة قصيرة الأجل الرسمي. هنالك عواقب وراء ذلك سيتم مراجعتها لاحقا.

تأتي المرحلة الثانية لإدارة الخصوم في الثمانينيات حيثما كانت المنافسة مسبقا محصورة بين البنوك. لكن الآن توسعت للتعامل بين البنوك وجمعيات بناء المساكن, احتدت المنافسة على (التجزئة) نوعا ما اكثر من ودائع (الجملة).

وما كان مثيراً للمشاكل للفترة الأولى التي واجهتها البنوك بتسليفها المستقل بنهاية السبعينيات. بحثاً عن بدائل أكثر ربحاً وضمناً، انجذب اهتمامهم نحو الرهن العقاري المحلي الذي دائماً ما يمتلك طلباً غير مكثف ناتج عن الممارسات لجمعيات بناء المساكن في إحتجاز الرهن ومعدلات الودائع تحت مستويات مقاصة السوق الذي لا يمكن منافسته. بالإصطفاف المحتوم لتنفيذ الرهانات.

كما رأينا في القسم السابق كانت هنالك ردة فعل لجمعيات بناء المساكن للغزو على مناطقها التقليدية بتركهم لإتفاقية الفائدة , بتقديمها لمزايا جعلت ودائعها بصورة متزايدة أشبه ودائع البنوك وبضغطها لتغييرات في التشريع التقييدي. نتيجة كل هذا كان هنالك توسعاً اضافياً لدفعيات فائدة تتبع للسوق على ودائع البنوك. في عام 1975م كسر تحمل الفائدة لـ 3 إم كان 0.65 وارتفعت لـ 0.72 بحلول عام 1981 وإلى 0.81 في عام 1989. وعندما ابدلت إم 3 بـ 4 قفزت نسبة تحمل الفائدة من 0.81 إلى 0.89 وارتفعت إلى 0.92 بنهاية عام 1992م.

معدل المال:

يدفع معدل الفائدة للمال نفسه. عادة ما يتم احتسابه كمتوسط للنسب المدفوعة لأجزائها، وموزونة بواسطة نسبتهم الكلية.

الآثار النقدية لإدارة الخصوم كبيرة لكن يمكن ان يتم تقسيمها الى قسمين. أولاً، ودائع تحمل الفائدة تزيد كجزء من المال الكلي. وهي أن متوسط المعدل الموزون للمال ككل زائد. المال أكثر جاذبية عندما تكون الفائدة 10% تدفع على 95% منها بدلاً عن 10% تدفع فقط على نصفها. في أي مستوى لمعدلات فوائد السوق. لذلك يعد المعدل للمال في ارتفاع. علاوة على ذلك يعد ارتفاعها ذو صلة بكل معدلات الربح الأخرى. وهكذا إرتفاع معدل المال ذو صلة بذلك المدفوع للأصول الأخرى).

وايضاً أكثر إرتفاعاً مقارنة مع المعدل المدفوع لسلفيات البنوك. في بعض الحالات تجعل هذه سلفيات البنوك تبدو أكثر تفضيلاً بدلاً من استخدام المدخرات المتراكمة.

كنتيجة لما نلقاه للإرتفاع في معدل المال، لذلك كلا الطلب على تسليف البنوك والطلب على المال إزداد وكلا هذين الإتجاهين إرتبطا بهبوط سرعة إم 3 في بداية الثمانينيات ما قاد لنهاية المال المحرر في عام 1985م.

العاقبة الثانية لإدارة الخصوم كانت في أن معدل المال أصبح أكثر انتساباً للسوق. وهكذا عندما رفعت السلطات معدلات الفائدة قصيرة الأجل زادت معدلات المال بخطوة أو انخفضت. الإيحاءات لذلك فيما يخص إدارة النقد كانت عميقة كما أن سيطرة تسليف البنوك وتزويد المال بتغيير مستوى معدل الربح الرسمي يعتمد بشكل كبير القدرة على تغيير معدلات الفائدة ذات الصلة. نتذكر ما قلناه في القسم 3.4.2 مرة أخرى عن قيود تسليف البنوك. للتقليل من تدفق القروض الجديدة (والودائع الجديدة) يرفع البنك المركزي معدل التعامل الرسمي وترفع البنوك من المعدلات التي تتحملها (وتدفعها) للعملاء. وفي قسم 3.4.1 لاحظنا ان هذا يمكن أن يقلل الطلب على القروض الجديدة بما ان معدل الفائدة هو سعر القرض. مع ذلك، سيقبل الطلب على القروض الجديدة بشكل كبير إذا لم يرتفع المعدل المدفوع على القروض فقط بل ذى صلة بالمعدل المدفوع على الودائع.

لو حدث هذا سيميل الناس لتسيير حياتهم باستخدام الودائع الموجودة بدلاً عن أخذ قروض جديدة، علاوة على ذلك، لو زاد معدل الاصول غير المالية (سندات وأوراق مالية) بزيادة معدل القرض، ستصبح الاصول غير المالية أكثر جاذبية من الودائع على الهامش.

سيجعل ذلك الناس أكثر حرصاً لشراء صكوك مالية (أكثر من الاحتفاظ بالمال) لكن السندات المالية التي نحتفظ بها كأصول تصدر بواسطة الشركات والحكومة كوسيلة للاستعارة. الاقتراض بواسطة بيع الصكوك الجديدة للأشخاص المتحمسين هو خيار بديل جزئي للاستعارة من البنوك. وهكذا لا تصبح قروض البنوك بمفردها محبوبة، التمويل غير البنكي أصبح أكثر سهولة أيضاً. فرضيات قادتنا للتقليل من الطلب على القروض الجديدة (وتدفق الودائع الجديدة) نلاحظ كيف التغيير في الطلب على المال يؤثر على تزويد التمويل الغير بنكي. لكن تحدث فقط إذا تغيرت معدلات الربح في القروض والأصول غير المالية. بينما يظل معدل المال غير متغير (أو يتغير فقط بصورة طفيفة أو بعد أمد طويل) لو قادت إدارة الخصوم معدل المال لجعله أكثر مرونة زيادة في معدلات الفائدة سيملك تأثير بسيط على طلب القروض (إنشاء الودائع الجديدة).

إدارة الخصوم وعدم المقدرة على تحويل معدلات الربح ذات الصلة كان واحداً من التطورات خلف القرار للتخلي عن الأهداف النقدية في عام 1985م.

كمعظم الممارسات المالية شجعت الضوابط التي وجدتها المؤسسات الإيداعية مزعجة. في الولايات المتحدة على سبيل المثال، يفرض الإحتياط الفدرالي نسبة إحتياط اجبارية على ودائع البنك، تختلف النسب بين أنواع الودائع المختلفة. لأسباب واضحة، الودائع التي تحت الطلب تحمل متطلب الإحتياط الاعلى، بينما تحمل الودائع لاجل المتطلب الادني، تقل كلما طالت فترة الوديعة.

نسترجع أننا لاحظنا مسبقاً رغبة البنوك في الاحتفاظ بالحد الادني للإحتياطيات بما أن الإحتياطيات ليست مكسب فائدة، بوضوح في نظام الولايات المتحدة أنها تناسب البنوك لتشجيع العملاء لإختيار الودائع لأجل بدلاً عن الودائع تحت الطلب. تكمن المشكلة هنا من وجهة نظر العميل في الحاجة للودائع تحت الطلب للمدفوعات المستمرة، ومن وجهة نظر البنك أنها تشكل مشكلة في أن الفائدة الإضافية التي ستدفع لها لإدارة

الودائع تحت الطلب القليلة سنقل الارباح المتوفرة بدلاً من القدرة على تحويل الإحتياجات لإستخدام كمية الدخل.

"حساب الدفع" هو الحل. تحت تلك الترتيبات يحتفظ العميل بكلتا الوديعتين تحت الطلب ولأجل وكلاهما مراقبتان بواسطة برنامج حاسوبي يزيل تلقائياً أي ودائع تحت الطلب فائضة إلى حساب وديعة لأجل ويمكن في حالة الضرورة أن يضبط على تغيير كل حساب وديعة تحت الطلب إلى حساب وديعة لأجل بين عشية وضحاها.

في المتوسط، لذلك يحتفظ العميل، والبنك مسؤول عن مستوى أقل للودائع تحت الطلب والأموال التي خلاف ذلك تكون إحتياجات غير ربحية يمكن أن تحول إلى استخدامات أكثر ربحية. بينما تكون هنالك منافسة بين المؤسسات المالية وبين الحكومات والبنوك المركزية تفرض ضوابطاً على النشاط المالي، تبدو إدارة الخصوم مصممة للإستمرار.

أسئلة للنقاش:

1. ميز بين المؤسسات الإيداعية وغير الإيداعية ووضح الفرق بين الإيداع "التقديري" و"التعاقدى".
2. وضح ماذا يعني ب(ام4، القطاع الخاص) ما علاقة هذا المفهوم بتعريف (المال المتحرر)؟
3. ميز بين ام0 وام4.
4. لماذا تتشا بعض الخلاقات بين بعض الوظائف في البنك المركزي؟
5. ميز بين النسب الاحتياطية (الإجبارية) و(التحوطية) باستخدام ميزانية عمومية مبسطة. وأشرح كيف يتأثر (أ) مخزون المال و(ب) السنة الاحتياطية للنظام المصرفي التجاري بواسطة توسع القروض البنكية.
6. وضح ماذا يعني ب(المقرض الأخير) للسيطرة ووضح كيف يخول هذا الدور البنك المركزي التأثير على مستوى معدلات الربح قصيرة الأجل.
7. كيف تؤثر الزيادة في معدلات الربح وتدفع القروض الجديدة وإنشاء الودائع الجديدة؟
8. أعطي شرحاً مختصراً لنظام مضاعفة الأساس لتحديد تزويد المال ولقاءات وفرق (أ) وظائف و(ب) قوائم الميزانية العمومية للبنوك وجمعيات بناء المساكن.

قراءات إضافية:

أبيجا وهمرز (استغلال البنك المركزي وأداء الاقتصاد الكلي) مجئ المال، المصارف والائتمان
62-151.199312.25 ريد وباركين (قوانين البنك المركزي والسياسة النقدية) قسم الإقتصاد - جامعة
اوتاريو الغربية 1980م هيمو.

بنك إنجلترا. شارع الحقيقة. اغسطس 1998 (أيضا موجود على موقع البنك)

بنك إنجلترا - قانون بنك إنجلترا، المحلية الربع سنوية لبنك إنجلترا 31 (2) مايو 1998 (أيضا متوفر في
موقع البنك)

بنك إنجلترا (عمليات إصلاح بنك إنجلترا في أسواق الإسترليني المالية) مجلة بنك إنجلترا الربع سنوية 44
(2).

حيث 2004م (ايضاً متوفر على موقع البنك)

بين وجينكسون (تشكيل السياسة النقدية من بنك إنجلترا).

الشرط الفصلية لبنك إنجلترا 41 (4). نوفمبر 2001م (ايضاً موجود في موقع البنك)

بكل وتومسون. النظام العالمي للمملكة المتحدة (مانشستر، مانشستر، أب. 2004م)

(دور عمليات لجنة السياسة النقدية لبنك إنجلترا) المجلة الإقتصادية. (451)-108 نوفمبر 1998، 94-1783.

كوكدمان (إستقلال البنك المركزي وإدارة النقد)

الصحيفة الاقتصادية. (427) 104، نوفمبر 1994م، 48-1437 فودهارت، البنك المركزي والنظام المالي (بينزق شوك ما كملان، 1995م).

هويلبس وبين، اقتصاد المال، الصرافة والتمويل: النص الأوروبي (هارولو: قاعة التمارين والمواعيد المالية، 2005م).

<http://www.bankofengland.co.uk>

<http://www.dmo.gov.uk>

<http://www.gsa.gov.uk/bank>

<http://www.apacs.org.uk>

تاريخ المجاميع النقدية للمملكة المتحدة:

الاسم	العناصر	أول إنشاء	التوقف	المستهدفة
زيادة الرصيد المحلي	تغييرات في تسليف البنوك إلى القطاع العام	ديسمبر 1972	مارس 1986	1967-9 1976-9
أن الأساس النقدي	المعادن والأوراق المالية في التداول + أرصدة البنوك	يونيو 1981		1984-حالياً

			التشغيلية	الواسع
	فبراير 1991	يوليو 1975	المعادن والنقود في التداول + تحمل غير الفائدة + المعادن والنقود في التداول + الودائع تحت الطلب	ت ف تحمل غير الفائدة
4-1982	يوليو 1989	ديسمبر 1970	تحمل غير الفائدة + القطاع العام + ودائع تحت الطلب	م 1
		سبتمبر 1982	تجزئة تحمل الفائدة، الودائع مع البنوك والجمعيات + الحسابات الإدخارية الوطنية العادية	م 2
1976-86	يوليو 1989	مارس 1977	م 1 + ودائع البنك لاجل + مقتنيات ودائع النقد في البنوك	م 3
	يوليو 1989م	ديسمبر 1970	ودائع العملة الأجنبية	م 3 س (م 3 - مايو 87)
	مايو 1987	سبتمبر 1979	أ3 الاستحقاق الأصلي للودائع لاجل + مقتنيات الأوراق البنكية، أوراق الخزينة، ودائع السلطة المحلية وشهادة ودائع الضريبة	ب س ل 1
1982-81	مايو 1987	سبتمبر 1979	ودائع جمعيات البناء + أدوات الإدخار الوطني قصيرة الأجل	ب س ل 2
		مايو 1987	أ3 + حصص جمعيات بناء المساكن + ودائع ومقتنيات الجمعيات لودائع البنوك والمعادن والأوراق	م 4
		اغسطس 1992	مقتنيات الشركات العامة	م 3 هـ

			لودائع العملات للبنوك والجمعيات	
	مايو 1991	مايو 1987	مقتنيات الأوراق البنكية وأوراق الخزينة + ودائع السلطات المحلية وشهادات الضريبة + أدوات الإدخار الوطني قصيرة الاجل + مقتنيات الجمعيات والبنوك والمعادن والأوراق	م5

المؤسسات غير الإيداعية:

الأهداف

ما سنتعلمه في هذا القسم:

- ما هي الخدمات المقدمة بواسطة كل من المنشآت الرئيسية للوسيط غير الإيداعي.
- ما هي الأصول المحتقظة بها.
- الحجم النسبي لأي منهم، عند قياسه بالمجموع الكلي وتدقيق المال.

إلى أين وجهت الإستثمارات في عام 2005/2004م في مستهل القسم الثالث قسمت المؤسسات المالية إلى قسمين: متى تكون خصوم حجم ودائع ضخمة (دي تي اي) ومتى تأخذ خصومها أشكال أخرى.

(ان دي تي اي) وفي هذا القسم كرست الأجزاء 401-404 لفحص كل من أنواع المؤسسات غير الإيداعية، وسنشرح الخدمات المقدمة بواسطة (ان دي تي اي) ننظر الى قوائم ميزانيتها، وسنشرح الهيكل التنظيمي التي هو عنوان لها.

نتذكر، كما أسلفنا في بداية القسم الثالث ان (المؤسسة المالية) لا تماثل (الشركة المالية)، نوع معين من المؤسسات المالية يعرف بنوع معين من النشاط المالي يقام بواسطة شركة متخصصة فرعية لشركة مالية ضخمة والتي من الممكن أن تكون متمثلة في نشاطات واسعة متنوعة.

نحن على علم بالفرق بين السندات وتدقيق البيانات. توضح لنا قوائم الميزانية العمومية (الأصول) ووضع مخزون الأموال كل نوع من (ان دي تي) وهذا يعطينا مؤشر لما يفعله كل نوع من المؤسسة بالمال المجني مسبقاً.

بيانات السندات هي أساس الرسم البياني الموزع في كل هذا القسم، ومع ذلك نحن مهتمين بحجم الأموال الجديدة التي يستقبلها الآن دتي أي سنوياً و في وجهة هذه الأموال. تستخدم هذه الأموال لشراء أصول إضافية. أو لعمل ما يسمى في الإحصائيات الرسمية (صافي المكتسب) للأصول. (انظر للصندوق 401).

في القسم 405 لذلك نقارن تدفقات الأموال العابرة من خلال الأنواع المختلفة للآن دي تي اي في الأوقات الحديثة بالنظر للأصول التي يتم اكتسابها، يمكن ان نبين أن من ان دي تي ايها أكثر مسؤولية لتمويل أنواع مختلفة من النشاطات.

قياس النشاط المالي:

تستخدم الإحصائية الرسمية للمملكة المتحدة على النشاط المالي الشروط التالية، والتي يجب أن تكون مميزة بجزر للمقتنيات بنهاية العام. تشير إلى مخزون الأصول (أو خصوم) في لحظة معينة. هي البيانات المستخدمة لجمع قوائم ميزانية لأصول وخصوم.

صافي المكتسب: تشير إلى كمية الأصول أو الخصوم المكتسبة خلال فترة. هذه بيانات التدفق، وبالنسبة إلى المؤسسات المالية يجب أن تطابق جريان الأموال من المدخرين خلال الفترة المعنية.

رأس المال: القيمة الكلية للعمليات (مبالغ المبيعات والمشتريات) خلال فترة من الزمن. هذه أيضاً بيانات التدفق. لكن ستكون الأرقام اضعف بكثير من الموضحة في صافي المكتسبات.

بالإضافة للبيانات التي توضح الأصول المتراكمة، والأصول المكتسبة حديثاً، هنالك مجموعة بيانات ثلاثة تم تأجيل شرحها للقسم السادس: حيث نتطرق لوظائف أسواق رأس المال. هذه بيانات لرأس المال. رأس المال يشير لمجموع مبيعات ومشتريات الأصول (أو الخصوم) وعادة ما سيكون اضعف بكثير من أي رقم لصافي المكتسبات.

يفهم ذلك بسهولة لو تخيل الفرد أن مدير إئتمان يمتلك جريان اموال 100 مليون التي يجب أن يخصصها بين أصول اضافية 100 مليون ستكون الرقم لصافي المكتسبات، لكن لكي يحقق السندات التجارية باتقان التي يعتقد أنها الأفضل، يمكن أن يبيع 200 مليون من المقتنيات الموجودة وشراء 300 مليون أصول في المجموع سيكون رأس مال الأموال في هذه الحالة 500 مليون. لكي لا نعيد لأنفسنا كل نوع من الان دي تي اي دعونا فقط نتذكر مع ذلك انهم يختلفون من المؤسسات الإيداعية، سنجذب المميزات الأساسية للوسطاء الماليين.

يقومون بإنشاء أصول للمقرضين وخصوم للمستعيرين التي تكون أكثر جاذبية من أن تكون المسألة أن يتعامل الأطراف بصورة مباشرة.

يتم القيام بفعل ذلك في جزء بواسطة (تحويل الإستحقاق)، هذا بالمقابل يعتمد على الحجم الكبير الذي يمكنهم من جمع وتنويع المخاطر.

ما يميز المؤسسة هو الطريقة والمقياس التي يتم هذا بها ناقشنا في القسم الأول الإيجابيات لكل من المقرضين والمستعيرين المستخدمين للوسائط المالية والدفع مقابل خدمتهم.

الآن دي تي اي التي ننظر اليها مميزة جزئياً بواسطة الخدمات المحددة التي تقدمها. الشيء الوحيد المشترك الذي تقدمه للمقرضين، هو التنويع لتقليل أثر المخاطر.

1-4 شركات التأمين:

نحتاج أولاً لنعرف أن شركات التأمين كمجموعة تشارك في نوعين من العمل: طويل الأجل وعام . يعد هذين النوعين من العمل واضحين جداً، لذلك كثير من شركات التأمين تختص إما في واحدة أو في أخرى. بينما تتعامل بعض الشركات الكبرى مع النوعين التأمين طويل الأجل يرجع إليه في بعض الأحيان كتأمين حياة، بالرغم من كونها تشمل نشاطات لا تتبع للحياة بالتحديد. والشركات التي تخصص في التأمين طويل الأجل تدعي غالباً بـ(مناصب حياة).

سنرى خلال دقيقة لماذا تعد نشاطاتهم جلية جداً. ما يمتلكونه مشتركاً، مع ذلك، السبب وراء معاملتهم سويًا، هو أنهم جميعاً يقدمون تأمين ضد الخسائر المالية. يتم ذلك عبر جمعهم لأقساط التأمين أو المساهمة من عدد كبير من الناس بالمقابل، بالإتفاق لتعويض حامل السند في ظل الحدث الواقع أثناء زمن معين.

أحداث كالسرقة، حريق، مرض، أو حتى موت من خلال السنة التالية، السنين القادمة الكثيرة أو حتى خلال الحياة. مستوى قسط التأمين المدفوع للتأمين ضد حدث يعتمد بوضوح على إحصائية أو مخاطر حدث واقع، ومستوى التعويض أو الفائدة المدفوعة عند حدوث ذلك. بدلاً من ذلك يمكن أن نقول أن مستوى الفائدة المعطى، سيحدد القسط نسبة الفائدة هي وظيفة المخاطر. ومع ذلك تنشئ دفعيات الأقساط مجموعة من الأموال للشركات. بانتظار المطالبات التي ستعمل عليها . المال الكافي متوفر. أو يمكن إسترجاعه بسهولة لكي يقابل المطالبات غير المتوقعة يمكن أن تستثمر هذه المجموعات من الأموال لكسب أصول بواسطة الشركات لتوفير مصدر دخل إضافي. وهكذا يعد نجاح الإستثمار عاملاً ثانياً الذي يؤثر على نسبة الأقساط: مستوى الفوائد.

المعلومات غير المتماثلة:

يعد هذا الموقف عندما يكون طرف واحد يملك معلومات أفضل لمعاملة مالية من الطرف الآخر من العوامل ذات الصلة بالمعاملة.

بما أن في القسط نسبة الفائدة هي واحدة من المعايير الأساسية التي على أساسها يختار العميل شركة التأمين، إدارة المخاطر تعد بوضوح في غاية الأهمية لشركات التأمين.

كذلك الأسباب التي تنشأ من المعلومات الغير متماثلة هي في غاية الصعوبة. هنالك غالباً ما يكون هنالك عدم مساواة في المعلومات المتوفرة لكلا الطرفين في أي معاملة مالية في القسم 3.1.4 على سبيل المثال لاحظنا أن الوسطاء (البنوك في هذه الحالة) غالباً ما يملكون خلفية أفضل عن المخاطر التي تودع فيها الأموال أكثر من المدخرين الذين يقرضوهم. يعد هذا السبب رئيسياً وراء ضبط تصرف المؤسسات المالية. في حالة التأمين مع ذلك ينشأ عدم التناسق الواضح بين شركة التأمين نفسها والمؤمن. عادة وخاصة في التأمين العام المؤمن الذي يملك معلومات أفضل بما أنه يعرف نشاطاته الخاصة والمخاطر المتضمنة في تفاصيل أكثر من التي تفعلها شركة التأمين.

يقود عدم التماثل هذا الى نوعين من المشاكل . الأولى: مخاطر معنوية، وهي أن يكون الشخص المؤمن أقل حذراً في عمله بالتحديد لكونه تم تأمينه مسبقاً. بما أن مقاييس السلامة عادة ما لديها تكلفة، ستكون مغرية لبعض الناس أن تخفض من هذه المقاييس ، مع العلم أن شركة التأمين يجب أن تدفع في حالة الحادث. المشكلة الثانية توصف بالإختيار العكسي، يحدث هذا عندما يعبر أكثر العملاء تعرضاً للمخاطر طلباتهم القوية لمنتجات التأمين لا تمتلك شركات التأمين المعلومات الكافية للتمييز بدرجة كبيرة بين العملاء ذو درجات المخاطر المختلفة لهذا يجب أن يضبط السعر لعقوداتها (الأقساط) التي نتمنى أن تقدم عائداً إيجابياً لمستوى متوسط المخاطر المعرضة اليها. لكن العملاء المتوقعون، بالنظر للسعر المنتظم سينقسمون إلى أولئك الذين يأخذون العقد باعتقادهم أن القسط عالٍ جداً (باعتقاد انفسهم كونهم منخفض المخاطر). بهذا يزيد بمتوسط المخاطر الذي تواجهه الشركة بسبب أن العقود التي تكتب مسيطرة بواسطة عملاء عاليي المخاطر (فيما يخص الأقساط).

الخطر المعنوي: عندما تكون الأحداث مؤمنة ستشجع الشخص للتصرف أكثر تهوراً من كونه غير مؤمن. الإختيار العكسي: عندما يكون أولئك الذين يشكلون المخاطر الأكبر حجماً أكثر من يحصل على التأمين.

كلا المشكلتين من الممكن أن تعالج لحد ما بواسطة فحص المخاطر. عادة، يتضمن هذا دراسة الإحصائيات السابقة على ميزات العملاء والنتائج.

يمكن من السهل تحديد فئات العملاء بامتلاكهم درجات مخاطر مختلفة ومن ثم تحميلهم أقساطاً بناءً على المخاطر حينما يكون الفحص صعباً أو مستحيل يمكن للسلوك من قبيل الخطر المعنوي أن يثبط بواسطة فرض مبلغ خصم (علاوة على ما يعرفه بـ"زيادة" التي سيقوم المؤمن بدفعها لنفسه، وبالتالي لدى هذا الشخص المؤمن دافع مالي للتصرف بحذر، وبالمثل يمكن أن تفرض إتفاقيات تقييدية تجعل العقد ملغياً إذا تصرف الشخص المؤمن بطريقة غير لائقة تماماً. يعطي تأمين المحركات مثال جيد للإجابات على مشاكل معلومات عدم التناسق. العمر، السجلات السابقة، ونوع العريضة كل هذه المعلومات تستخدم لفحص السائقين للمخاطر، للمستوى الذي يمكن أن يحصل إليه القسط، عادة ما تدفع سياسات المحركات للضرر فقط في حالة زادت عن قيمة معينة، وتحتوي أيضاً على شروط تحرم استخدام الشاحنات لأي شيء غير الاستخدام الإعتيادي أو (الداخلي).

يغطي التأمين العام أشياء مثل الحوادث، الشاحنات، البضائع أثناء الشحن، الضرر للعقارات أشكال الديون المتنوعة، الحرائق والفرضيات الطبيعية والمصاريف الشرعية. يتضمن أنواع التأمين طويل الأمد. تأمين حياة ومرتباً سنوياً، صحة دائمة، زواجا وولادة. إدارة صندوق المعاشات هي واحدة من أنواع التأمين طويل الأمد، لا تشمل هذه في نفسها شركات تقوم بمخاطر تأمين، بل إقرارات بأن المهارات المطلوبة لعملية عمل تأمين الحياة مشابهة لتلك المهارات المطلوبة لإدارة صناديق المعاشات. وكذلك عبر النسب إتخذت عدة شركات تأمين حياة ادارة صناديق المعاشات نيابة عن شركات ومؤسسات أخرى. إذا إعتبرنا نشاطات شركات التأمين كشكل من أشكال التوسط المالي.

هذا الفرق بين هذين النوعين من العمل سيصبح مهماً جداً.

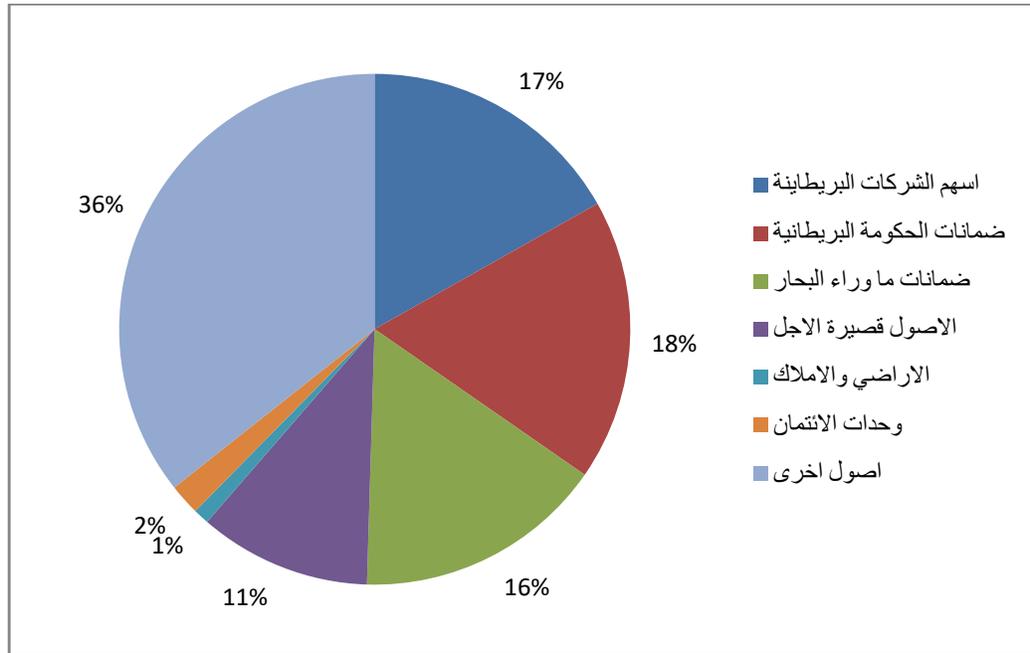
أولاً، دعونا نعلم حجم عمل التأمين، أمام كل الأحجام المالية، يمكن أن تعتبر الإثنتين التدفقات والمخزون.

في عام 2004م صافي الإستثمار بواسطة شركات التأمين كان ما يقارب 33 بليون. إستقبلت شركات التأمين طويلة الأمد الجزء الأكبر من هذا التدفق: تقريباً 25 بليون بالمقارنة مع 8 بليون إستقبلت بواسطة الصناديق العامة.

لاحقاً في الجدول 4.1 سننظر أيضاً إلى ما إكتسبته شركات التأمين من أصول ونقارن تلك الإكتسابات بالأخرى.

الجزء 4. المؤسسات غير الإيداعية:

عندما ننظر للأسهم، سنجد 4.1 (بإضافة كل الأصول في كلا الرسم البياني) أن مجموع الاصول/ الخصوم بنهاية عام 2004م بلغت 1079 بليون من ذلك 112 بليون مسيطرة بواسطة شركات التأمين العامة و679 بليون تتبع للصناديق طويلة الأجل



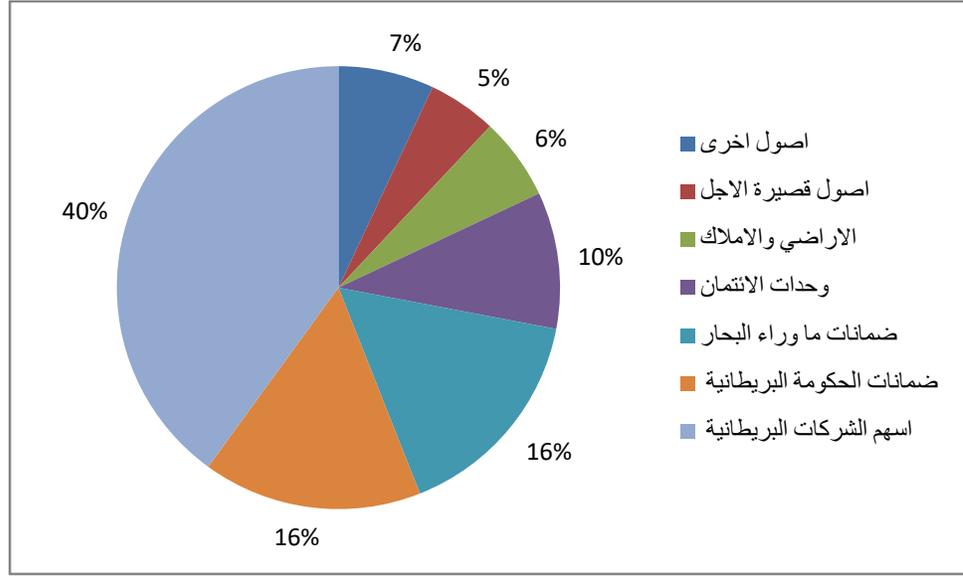
ملاحظة: يمكن أن لا تصل النسبة المئوية 100% بسبب التدوير.

مقتنيات أصول شركات التأمين بنهاية عام 2004 (بليون)

(ب) طويلة الأجل.

(أ) عام

المصدر: مأخوذ من و ن س، الإحصائيات المالية، ابريل 2006م



يوضح الرسم الأصول المقتنية بنهاية عام 2004م بواسطة الشركات القائمة بالتأمين العام.

أبرز ميزتين هي المقتنيات الكبيرة للمملكة المتحدة من الأسهم، تبلغ تقريباً 17% من مجموع الأصول ومن أسهم ما وراء البحار، تبرر لـ 17% أخرى تعني أن عرض شركة التأمين العام هو تقديم صندوق اموال مشترك يمكن أن يقابل منها المطالبات التي هي بطبيعتها غير مؤكدة، وأيضاً تعني أن سياستهم في الغالب تعد قصيرة الأجل_ ويملك العملاء الخيار بالإنهاء أو التجديد سنوياً. ويمكن لهذه النسبة من الأصول طويلة الأجل أن تكون مدهشة.

ومع ذلك، تتغاضي هذه عن نقطتين:

أولاً بينما يمكن أن يكون من الصحيح أن العملاء الأفراد بإمكانهم إنهاء العقود باستمرار. هذا بسبب تحولهم من شركة لأخرى , سنوياً تفقد الشركات عملاء لكن في المقابل تكسب عملاء جدد، نوعاً ما مثل البنوك. في المجموع يعتبر دخل الأقساط مستقراً تماماً. ثانياً أثناء الثمانينيات والسبعينيات أصبح من المعتاد للشركات أن تجعل (خسارات متعهدة) وهي أن دخل الأقساط كان غير كاف لمقابلة المطالبات وأن الفرق كان يجب أن يغطي من دخل الإستثمار.

هذا ما جعل احتمالية الإستثمار ضرورية جداً. وهكذا أصبح طريق الشركات للإستثمار لضمان توفر كاف للأصول قصيرة الأجل لمقابلة الحالات الطارئة غير المتوقعة والمحافظة على مقتنيات الأصول طويلة الأجل والأعلى إنتاجاً. وإذا نظرنا لكل من المخزون والتدفقات سواء لأغلب السنوات الحديثة لنقل من عام 2000م لعام 2004م إتجهت شركات التأمين للتخلص من حصص الشركات البريطانية العادية والضمانات الحكومية (ترك هذا الإتجاه). ما تخفي الأرقام، مع ذلك، هو تحول من أسهم الشركات العادية إلى الأسهم الممتازة وصكوك الشركات. يعد هذا تذكير جيد ان أرقام السندات المالية هي نقطة للموقع عند لحظة معينة.

ستظهر أرقام التدفق احياناً أن السندات في مرحلة تغيير. ونلاحظ، مع ذلك، أن بينما تعتبر أرقام التدفق مفيدة في أخبارنا عن الإتجاهات التي تضع فيها الشركات الأموال التي تستلمها حديثاً، هي لا تخبرنا عن مدى نشاط تلك الشركات في أي سوق آخر. في الفصل السادس على سبيل المثال، سنري من دوران البيانات أن شركات التأمين يمكن أن تصبح تجاراً ذوي أهمية لضمانات الشركة حتى لو كانت صافي مكتسباتهم (سلبية أو إيجابية) ضئيلة.

الرسم 4.ب يوضح مجموع السندات التجارية لشركات التأمين طويلة الأجل. تعد المعالم البارزة مثل تلك التي في شركات التأمين العامة، هنالك تركيز كثير على الضمانات من كل الأنواع، تبلغ 72% من مجموع السندات. مع ذلك يمتلك مقتنيات أكبر، من الأراضي والعقارات. هنالك أيضاً فرق عندما نأخذ الأصول قصيرة الأجل في عين الاعتبار. عند 5% من مجموع الأصول للأموال طويلة الأجل، تشكل نسبة أصغر من التي تشكلها لشركات التأمين العامة. و هذا ما يعني بأن الاخير أكثر سيولة. في الحقيقة الفرق أكبر من ما يبدو عليه بما أن "الأصول الاخرى" فئة ضخمة جداً لشركات التأمين العامة وهذا أيضاً مكون بشكل كبير من الأصول السائلة وقصيرة الأجل (الوكلاء وإعادة تأمين الأرصد على سبيل المثال. الرسالة هي أن تحتفظ أموال التأمين طويل الأمد بنسبة أعلى كثيراً من الأصول طويلة الأجل، أكثر من ما تفعله الأموال العامة لإدراك كيف يتم هذا، من الضروري إعتبار طبيعة خصوم الأموال طويلة الأجل. كما أسلفنا مسبقاً تخول عقود التأمين طويلة الأجل الناس لتأمينهم ضد أحداث كالموت أو العاهة المستديمة او الشلل.

لأسباب واضحة، العقود التي تتبع للحياة (كالموت) هي المسيطرة. يمكن أن تظهر في عدة أشكال. يمكن أن يؤمن الشخص نفسه ضد الموت خلال فترة محدودة. لا تدفع السياسة شيئاً في حالة بقي الشخص

المؤمن له على قيد الحياة. هذا ما يعرف بالتأمين لأجل، بدلاً عن ذلك، تؤمن سياسة كل الحياة ضد الموت في كل الأوقات. سياسة الهبة تدفع مبلغ للشخص المؤمن في زمن معين في المستقبل أو في الموت في حال حدوثه مبكراً. يمكن أن يكون المبلغ عبارة عن مبلغ مضمون، الحالة التي يكون فيها الشخص المؤمن لديه سياسة "من غير ربح"، أو يمكن أن يكون هنالك زيادة محولة مضمونة لمشاركة الربح السنوي للشركة. في هذه الحالة (مع الأرباح) تعود الحصص كعلاوات سنوية وتدفع كمبالغ مضمونة مع نهاية السياسة. تدفع الشركة تحت سياسة الأقساط دخل ثابت للشخص المؤمن له لفترة محددة الى الموت، في المقابل، أما بدفع المبلغ الإجمالي أو مساهمات منتظمة في وقت سابق من الحياة. لن تكون هذه قائمة مستنزفة. (انظر للصندوق 402) بما أن شركات التأمين مثل المؤسسات المالية الأخرى، تطور بصورة مستمرة منتجات جديدة.

ومع ذلك، هنالك ميزتان لسياسات التأمين طويل الأجل واضحتان جداً.

4.2 الصندوق

أنواع منتج تأمين الحياة:

الأقساط: هي سياسة تقدم للمالك نظام دفعيات منتظم من تاريخ محدد حتى الموت. نظام الأقسام مشتري بواسطة مدفوعات إجمالي مبالغ ضخمة (غالباً عند التقاعد) مع أن إجمالي المبلغ يمكن أن يجمع بواسطة مدفوعات منتظمة إلى صناديق أسست مسبقاً لهذا الغرض.

المنحة: هذه السياسة تتطلب مساهمة منتظمة ومن ثم تدفع مبلغ محدد في فترة محددة أو في الموت إذا حدث ذلك في وقت مبكر.

يعد هذا منتج مدخرات طويل الأجل.

مع عنصر التأمين، غالباً ما يباع بالإشتراك مع بعض القروض طويلة الأجل (كالرهن العقاري) لكي يسد المبلغ المحدد دين القرض.

التأمين لأجل: هذه السياسة تتطلب مساهمة مستمرة تدفع من خلالها لشخص في حالة وفاة الشخص المؤمن له خلال فترة محدودة. اذا عاش الشخص المؤمن حتى بعد الفترة المعنية. لا يتم يدفع شيء. المنتج الوحيد الذي لا يقدم أي وسيلة إيداع هو تأمين الحياة.

كل الحياة: هذه السياسة عادة ما تتطلب مساهمة منتظمة تستوجب الدفع من خلالها لشخص محدد فقط في حالة وفاة الشخص المؤمن.

الأولى هي أنها تعاقدية. من يختار هذا النوع من التأمين يتم وصفه بأنه ملزم بدفع أقساط كجزء من تعاقد طويل الأجل. يمكن بالطبع وقف الدفع في أي زمن، لكن يفعل ذلك بإنهاء التعاقد ويخلو عملياً من كل الأرباح بما أن تعويض بسيط يكون متوفراً للأقساط التي دفعت مسبقاً.

ثانياً، ليس كممثل الأمين العام الحافز وراء أكثر السياسات التي تتبع الحياة هي الرغبة لتأمين المستقبل، إما لمصلحته أو مصلحة المعالين وهذا يعني بالطبع بينما تقدم شركات التأمين منتجات معروفة بحكم عنصر تأمينهم الخاص. وإلى حد ما في منافسة مع الوسطاء الآخرين غالباً تكون وظيفتهم هي جذب الإيداع طويل الأجل.

تحدد طبيعة هذه السياسات مدى المخاطر المعرضة لها الأموال طويلة الأجل. التنبؤات التأمينية لسجل التزام الدولة يمكن الآن الإعتماد عليه كلياً، لكن على الأقل مخاطرة نظرية أن النظرية يمكن أن تتدهور بصورة غير متوقعة.

أكثر من ذلك هو احتمالية أن التغيير في منتجات المدخرات المقدمة بواسطة المؤسسات الأخرى يمكن أن تقود لزيادة في حالة الإنهاء المبكر أو التخلي عن السياسات، بما أن المدخرين ينتقلون من منتج لآخر، وبالتالي يمكن للشركة أن تقلل من شأن تكاليفها التشغيلية المستقبلية. أكبر مخاطرة تواجه أموال التأمين طويل الأجل، هي أن الأحوال المالية والإقتصادية في المستقبل تقود المستقبل للتنازل عن مستنداتهم للهبوط أقل من المتوقع. يمكن أن تكون احتمالية حدث كهذا ضعيفة، لكن يمكن أن تكون الأعباء سيئة، بما أن دخل الإستثمار للأموال طويلة الأجل يساوي تقريباً نصف مجموع دخل الأقساط.

سنرى أن الهبوط في قيمة البورصة في عامي 2000 و2002م وإستمرار التضخم المنخفض ومعدلات الفوائد منذ منتصف التسعينيات أثر كثيراً على قدرات شركات تأمين الحياة، وتسببت في مخاوف كثيرة للعملاء ولسلطة الخدمات المالية البريطانية في مثل هذه الظروف، تعتبر منافسة الأصول من السهل شرحها. تعد إلتزاماتهم طويلة الأجل وكل الإحتمالات النقص المفاجئ وهدف الأرباح غير المتوقعة هي ضعيفة. تعد الحاجة للأصول السائلة قصيرة الاجل ضعيفة ومن ناحية أخرى، هم في منافسة مع أشكال أخرى للإدخار طويل الأجل. لهذا الغرض هم في حاجة لزيادة الإنتاجية وبشكل خاص عقودهم بحاجة لإنتاج (عوائد حقيقية وعالية) عوائد تتجاوز معدل التضخم. لذلك يكون التشديد على ضمانات الشركة متوقفاً جداً. مع ذلك بينما يمكن للنطاق الضيق للأصول أن يزيد الإنتاجية أيضاً تزيد التعرض للمخاطر. ويمكن أن يخفض هذا بواسطة التنوع وبشكل خاص لتحقيق خليط من الأصول لا تكون كل قيمة متوقعة للتحرك في الإتجاه نفسه. ستكون الضمانات ذات الفوائد الثابتة حصينة على الأقل لبعض الصعوبات التي من الممكن أن تواجه أداء الشركات التجاري.

خلال عام 2004م نشرت شركات التأمين طويلة الأجل حوالي 1504 بليون من الضمانات الحكومية للمملكة المتحدة، وحولت حوالي 7 بليون من أسهم الشركات البريطانية العادية للضمانات الممتازة ذات الأرباح الثابتة.

في غضون مجموعة ضمانات ما وراء البحار كان هناك تحولاً ملحوظاً نحو أسهم الشركات (كل الأنواع) وبعيداً عن السندات الحكومية.

من الأول من ديسمبر 2001م، تولت سلطة الخدمات المالية التي أسست بواسطة قانون الأسواق والخدمات المالية لعام 2000م، الضوابط التحوطية ككل لشركات التأمين، وضوابط إدارة الأعمال لشركات تأمين الحياة في بريطانيا. قبل ذلك يتم تنظيم شركات التأمين للأغراض التحوطية تحت قانون شركات التأمين لعام 1982م، بينما تمت تغطية إدارة أعمال شركات التأمين بواسطة قانون الخدمات المالية لعام 1986م. تسبب قانون عام 1982م بالضرر لكل شخص للقيام بأعمال التأمين من غير تصديق انتجت الفلق لاحقاً، إنهيار عديد من الشركات (غالباً الشركات العامة) في السبعينيات إنتقلت سلطة التصديق لسلطة الخدمات المالية،

تحت قانون الأسواق والخدمات المالية. يمنح التصديق لكل شركة فيما يتعلق بدرجة معينة لأعمال التأمين بالإضافة لمنح التصديق، تراقب سلطة الخدمات المالية أداء الشركات وبشكل خاص فيما يتعلق بإحتياطي القدرات. ولها السلطة للتدخل في عدة طرق يمكن أن تطلب تغيير في إستراتيجية الإستثمار، حماية إصدار وتجديد السياسات وبالطبع في الختام يتم سحب التصديق. تنشئ المقدرة للمراقبة والتدخل من حقيقة أن الشركات تقدم معلومات محدده سنوية تخص طبيعة إدارة عملهم. علي ضوء إنهيار الشركة، بالرغم من تلك المتابعة، يمتلك حملة الأسهم درجة من الحماية بموجب قانون الأسواق والخدمات المالية، التي تمتلك أيضا ضوابط لتسويق منتجات التأمين، علي سبيل المثال، تضع المعايير الخاصة بالإعلانات، وفترة تهدئة محدده.

حقيقة ان منتجات شركات تأمين كثيرة جدا تحتوي علي عنصر إدخارات ضخم، يوضح تضمن إدارة ضوابط العمل أولا في قانون الخدمات المالية 1986 والان قانون الأسواق والخدمات المالية 2000. احدثت التغييرات العديده التي طرأت للسلطة التنظيمية عبر العقدين المنصرمين إختلافات طفيفة في تصرفات الشركات فيما يتعلق بإصدار السياسات وضوابط العمل، لكنها فرضت في المقابل ضوابط علي تسويق ما يعرف الآن بأشكال الإدخار.

المشاكل الحديثة كالتالي تواجهها الحياه العادلة لمنتج تأمين الحياه وإفلاس محتمل لعدد من شركات التأمين الضخمة، اشار الي أن معظم جهودات سلطة الخدمات المالية في فتراتنا الأولى كرسنا لصالح قطاع التأمين. بالإضافة الي ذلك انشاء سلطة الخدمات المالية كمنظم وحيد للخدمات المالية، الضوء علي إختلافات هامه بين تنظيم قطاع التأمين والقطاعات الأخرى، فيما يخص المخاطر لأنواع المتشابهه. وبالتالي تم إصدار مشروع في شهر سبتمبر من عام 2001 لتعديل ضوابط التأمين. تم تسليم تقرير في نوفمبر عام 2001 لوزير الاقتصاد للخزينة يوضح الأجندة لتعزيز ضوابط التأمين وإدراج المبادرات التي تمتلكها سلطة الخدمات المالية مسبقا. المشكلة الرئيسية التي برزت (وشغلت سلطة الخدمات المالية، قسم التأمين من عام 2001 الي عام 2005) كانت معالجة ما يسمي بالمستثمرين بالأرباح.

سننظر لهذا والمشاكل الأخرى لتصرفات المؤسسات غير الإيداعية في القسم 13 حيث يتم مناقشة ضوابط المؤسسات والأسواق المالية.

4.2 صناديق المعاشات التقاعدية

بعد التقاعد عن العمل, يتوقع معظم المواطنين في المملكة المتحدة بإستلام معاشاتهم. يأتي هذا في ثلاثة أشكال: معاش ذو سعر موحد يدفع بواسطة الحكومة لاي شخص فوق عمر محدد, معاش مهني يقدم بواسطة صندوق ساهم فيه الموظف والمخدم اثناء فترة الخدمة, معاش شخصي يدفع عبر صندوق ساهم فيه الشخص نفسه. كما سنري, فقط النوع الثاني والثالث هو الذي يتطلب وساطة مالية, هذا بسبب طبيعة إعتمادهما مبدئيا علي قاعدة " ادفع عندما تذهب", بينما تعتمد دفعيات النوع الأخير علي صندوق ادخارات متراكمة.

نظام المعاشات التقاعدية الممولة : هي خطط حيث تتكون الدفعيات للمعاشيين عبر دخل بواسطة صندوق ادخار تم إنشائه في السنوات الأولى عبر (عادة ما يكون منتظم) مساهمات إدارية.

نظام المعاشات التقاعدية الغير ممولة : هي خطط حيث تمول الدفعيات للمعاشيين بواسطة مساهمات متزامنة عبر الموظفين في الخدمة. خطط كتلك في الغالب تسمي , إِدفع عندما تذهب.

نأخذ بعين الإعتبار أولاً المعاش ذو السعر الموحد, يستثني هذا من الضرائب العامة, بالرغم من إعتبار أولئك الساحبين للمعاش, بأنهم ساهمو للتكلفة بسبب مساهمات قديمة, في الواقع تعمل خطة الدولة علي مبدأ " إِدفع عندما تذهب " يتم ضبط مستوي المساهمات الحالي للمستوي الضروري للدفع للعدد الحالي ومستوي دفعيات المعاش. كل جيل عمال يدفعون للمعاشات السالفة , وبأمل أن الجيل القادم سوف يقوم بدفع المعاشات القادمة أيضاً , وبصورة هامة لا يتم إنشاء أسهم لصناديق قابلة للاستثمار.

وتتضمن المعاشات الأخرى التي تعتمد علي قاعدة " إِدفع عندما تذهب" معظم الخطط المهنية للقطاعات العامة, مثال لذلك المعلمين, والخدمة المدنية, وموظفي خدمات الصحة القومية وخطط الدولة التابعة لإيرادات المعاشيين التي بدأت في عام 1978.

ومع ذلك أعتبرت قاعدة" إِدفع عندما تذهب " غير مناسبة مع خطط القطاع المهني الخاص. في القطاع العام يمكن الاعتماد علي الحكومة لرفع الأموال الضرورية لتفي بالتزامات معاشيها خلال فرض الضرائب .

في المقابل يمكن تجد الشركات الخاصة القوة العاملة الحالية صغيرة جدا لتدفع للمعاشيين الحاليين, ويمكن أن يقودهم ذلك للإفلاس, لذلك يكون العمل في القطاعات الخاصة موجه للموظفين والمخادم لصنع مساهمات لصناديق عند معدل مضبوط باستثمار سليم للصناديق . يجب أن يكون كافيا للحد الذي يمكن أن يقابل التزامات الموظفين الحاليين لحد ما في المستقبل. بما أنه يتم حفظ الصندوق بصورة منفصلة عن أصول الشركة الخاصة, يجب أن يظل معاش الموظفين كواحد من الأصول حتي لو توقفت تجارة الشركة . الفضيحة التي تتعلق بمجموعة شركات روبرت ماكسويل الأخيرة, مبنية علي حقيقة أنه قام بالموتفقة علي إساءة استخدام صناديق المعاشيين بواسطة الشركات نفسها, سنتطرق لذلك لاحقا عندما نناقش ضوابط النشاط المالي في القسم 13.

تسمي خطط المعاش هذه " بالخطط الممولة, وبصورة هامه لأغراضنا نحن تتضمن تراكمات لصناديق أصول, تعتبر هذه الاصول خصوم عند شخص آخر, ومن ثم تتضمن صندوق المعاشات الممولة في توجيه من المدخرين الي المقترضين , وبصورة مباشرة إذا قام الصندوق بشراء خصوم مصدرة حديثا; بصورة غير مباشرة إذا قامت بشراء خصوم تم إصدارها في الماضي, من حملة الأسهم الحاليين, وسنقوم في دقيقة بشرح أكثر دقة عن ملكية الخصوم المحتفظ بها بواسطة صناديق المعاشات. لكن لاحظ جيدا قبل ان نبدأ ان صناديق الإستثمار المهنية يمكن أن تصبح مصدر ثابت ومقياس لمساهماتها كونها تعد التزامات تعاقدية بين المخدم والموظف . في هذا السياق يختلف صندوق المعاشات من البنوك وجمعيات بناء المساكن حيث تعد تدفقات الأموال بصورة كلية تحت تصرف المدخرين , وتميل بأن تكون متبقية , كمثل , تم إنشائها بعد كل أنواع نفقات الإِدخار الأخرى. يعد هذان نوعين من النظام التمويلي , وأصبح الفرق مهم لدرجة كبيرة جدا في السنوات الأخيرة.

يعرف النوع الأول من الترتيبات " بنظام الإستحقاقات المحدد" لأن القواعد تحدد منذ البداية ما يستحقه المتقاعد , مضيفة الي أنه / أنها قامت بمقابلة مستوى المساهمة المطلوب, علي سبيل المثال معظم مكافئات نظام الإستحقاق المحدد المعاش يساوي نسبة من المرتب الأخير. يمكن أن يعرف المرتب الأخير بمتوسط مرتب الموظف في الثلاثة سنوات الأخيرة . ومن ثم العقد يمكن أن يحدد كل سنة من سنوات الخدمة تخول الموظف من ثمن (8/1) ذلك العدد. يحتمل أو لا يحتمل أن يكون هنالك تقديم لمراجعة دورية تخص

التضخم أو حتي لمؤشر مرتبط . وبإعطاء أن إلتزامات الصندوق المستقبلي لكل موظف متقاعد كما هو معروف, مجموع الإلتزامات هي مسألة حساب تقدير اكتواري, يتضمن حجم القوة العاملة الحالي, وتوزيع أعمارها, ومتوسط العمر المتوقع بعد التقاعد, وعوامل أخرى متوقعة بصورة كبيرة, تتضمن معدل العائد, ومن ثم نمو الصندوق الضمني.

الفكرة وراء صندوق نظام الإستحقاق المحدد, هي عبارة عن مساهمات (من الموظف والمخدم) تضبط علي مستوى معين لتقوم ببناء صندوق ادخارات عبر السنين التي ستكون كافية لتزويد الإستحقاق المحدد للمعاشيين. ومع ذلك نلاحظ أن معدل نمو الصندوق لا يعتمد بصورة منفردة علي مستوى المساهمات, تعتمد أيضا علي ما يحدث لقيمة الأصول التي يستثمرها الصندوق. حتي الثلاثينيات كان من المعتاد لصندوق المعاشات الإستثمار في السندات الحكومية ذات القيمة الثابتة . قدم هذا عائد معدل طبيعي ل 3- 4 % , ومع معدل التضخم المنخفض لتلك السنوات معدل عائد حقيقي ل 3- 4. بعد الحرب العالمية الثانية, ومع مستويات التضخم المتزايدة بصورة كبيرة, انتقل مدراء صناديق المعاشات التقاعدية إلى أسهم الشركات القابضة لأن القيمة السوقية للأسهم يجب ان تتزايد مع نمو أرباح الشركة, وهؤلاء في المقابل يجب أن تعكس كل من مستويات الأسعار المتزايدة ونمو إنتاجية الشركات . ويمكن أن تكون أكثر مخاطرة من السندات بما أنه يمكن للمخاطرة أن تحتوي بواسطة التنوع (انظر للملحق 1) . بحلول التسعينيات إقترحت التجربة عائد المعدلات الطبيعي لصندوق منوع جيدا يمكن أن يكون ما بين 7 - 10 % . وبالفعل نمت خلال التسعينيات بعض الصناديق بصورة سريعة نتيجة لإرتفاع قيمة البورصة وسوق الأسواق المالية التي أخذتها المؤسسات (أعياد معاشات), فترات قصيرة توقفت من خلالها دفع مساهمات للصناديق لأن المساهمات لم تكن ضرورية, وللأسف عندما إنهارت الاسواق في عام 2000 وواصلت الإنهيار في عام 2001 و 2002 إنكشفت قيمة الصناديق المستثمرة بصورة كبيرة وأصبح واضحا أن نظام المعاشات التقاعدية الممولة في

خطر التدهور التدريجي. هنالك تعبير جديد دخل الي لغة المعاشات: " عجز صندوق المعاشات التقاعدي" يتم حساب ذلك عندما يكون الفرق بين القيمة الحالية للصندوق وحجم الصندوق المطلوب إذا أوقفت الشركة المتاجرة وما زلات قادرة علي مقابلة كل إلتزامات المعاشين الحالية. يعتبر هذا العجز خصوم عند الشركة ويجب أن يعلن وفقاً للكشف السنوي للميزانية العمومية, وهاذ بالمقابل قتل من قيمة الشركة بالإضافة الي قيمة أسهمها, ولأسباب مفهومة تسبب ذلك في إنذار كبير جدا بين الشركات التي تعمل بذلك النظام. سنوافي ذلك لاحقا. حتى الآن الشئ الذي يجب ملاحظته هو أن الإنهيار الحاد في قيمة البورصة كان تذكير قوي بأن تحت ترتيبات نظام الإستحقاق المحدد , تقع المخاطر المرتبطة بدفعيات المعاش المستقبلية علي المخدم.

يعرف النوع الثاني لنظام المعاشات الممول بنظام التقاعد محدد الإشتراك, ويضع المخاطرة بصورة كبيرة علي الموظف. ويعد ذلك بسبب تحديد الخطة لمعدلات المساهمة, لكن لا تقوم بإعتماد شروط علي مستوي الإستحقاق القادم عند التقاعد. كما في نظام الإستحقاق المحدد تذهب المساهمات لبناء صندوق ينمو بمعدل يحدد جزئيا بما يحدث لإستثمارات الصندوق . عندما يتقاعد الموظف يقوم بإستلام مجموعة مبالغ تعد حصته من قيمة الصندوق, مهما تكن في ذلك الزمن. في السنوات الأخيرة, سيستلم شخص تقاعد في منتصف 1999م 50 % أكثر من شخص بنفس سجل المساهمات, يعمل لنفس الشركة وتقاعد في نفس العمر في منتصف 2001م . نفترض أن المشاكل (بالنسبة للشركات) المتسببة في الفترة الأخيرة بواسطة الأنظمة المبنية علي الاستحقاق المحدد, من غير المفاجئ إنتقال الشركات من نظام الإستحقاق المحدد الي نظام المساهمات المحددة.